الآثار الاجتماعية للتعليم الجامعي الخاص: دراسة اجتماعية لبعض الأسر المصرية بمحافظة الشرقية.

د/ فريال فاروق أحمد عبد الحليم(*)

ملخص:

يهدف البحث إلي التعرف علي وعي بعض الأسر بأهمية التعليم الجامعي الخاص، والكشف عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتعليم الجامعي الخاص على بعض الأسر المصرية، واستخدم البحث أداة المقابلة علي عينة عمدية قوامها (٣٠ مفرده) من الأسر التي لديها أبناء في الجامعات الخاصة والمتمثله في كليات (الطب والصيدلة والهندسة) من ريف وحضر مدينة كفر صقر.

وقد توصل البحث إلي العديد من النتائج منها: أن الكليات الطبية والهندسية الخاصة لها آثار اجتماعية ايجابية تمثلت في: تلبية طموح ورغبات الأسر المصرية والأبناء في دخول كليات القمة التي يريدون الالتحاق بها في حالة عدم الحصول على مجموع هذه الكليات فى الجامعات الحكومية، كما أنها توفر للأبناء فرص عمل بعد التخرج داخل مصر وخارجها، وتحقق لهم الوجاهة الاجتماعية في المهنة والثروة والزواج في المستقبل، أو الميراث الاجتماعي لمهنة الأب، كما تسبب التعليم الجامعي الخاص إلي فقدان بعض الأسر لمدخراتها، ولجأ البعض منها إلي الاستدانه أو الاقتراض أو البحث عن عمل آخر أو بيع بعض الأسر ممتلكاتها ووضعها في شهادة استثمار في البنك للاستفادة من العائد المقدم منها لتعليم الأبناء والاحتفاظ برأس المال، ونتج عن هذه الآثار الاقتصادية تبعيات اجتماعية منها تفاقم الخلافات الأسرية، وضعف أو انقطاع العلاقات مع الأقارب إذا كان مرتبط بطلب ميراث مشترك أو بيع ممتلكات بين الأخوة للإنفاق علي الأبناء في التعليم الخاص، وحدوث خلافات بين الآباء والأبناء الملتحقين بالتعليم الخاص والحكومي.

الكلمات المفتاحية : الآثار الاجتماعية، التعليم الجامعى الخاص، الأسرة المصرية.

(*) مدرس بقسم العلوم التأسيسية– تخصص علم الاجتماع بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر صقر– شرقية

dr.feryalqamar@gmail.com

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٤م

Social effects of private university education: a social study of some Egyptian families in Sharkia Governorate.

Abstract:

The research aims to identify the awareness of some families of the importance of private university education, and to reveal the economic and social effects of private university education on some Egyptian families. The research used the interview tool on a deliberate sample of (30 individuals) from families who have children in private universities, represented in the faculties of (medicine, pharmacy and engineering) from the countryside and urban areas of Kafr Saqr city.

The research reached many results, including: that private medical and engineering colleges have positive social effects represented in: meeting the ambitions and desires of Egyptian families and children to enter the top colleges that they want to join in the event that they do not obtain the total of these colleges in government universities, as well as providing children with job opportunities after graduation inside and outside Egypt, and achieving social prestige in the profession, wealth and marriage in the future, or the social inheritance of the father's profession. Private university education has also caused some families to lose their savings, and some of them have resorted to borrowing, or looking for another job, or some families have sold their property and put it in an investment certificate in the bank to benefit from the return provided by it to educate their children and keep the capital. These economic effects have resulted in social consequences, including the exacerbation of family disputes, the weakening or severing of relations with relatives if it is related to a request for a joint inheritance or the sale of property between brothers to spend on the children in private education, the occurrence of disputes between parents and children enrolled in private and public education.

Keywords: Social effects, private university education, Egyptian family.

أولاً- مقدمة البحث:

لقد بدأ الاهتمام باقتصاديات التعليم منذ القرن الثامن عشر من خلال كتابات بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين أمثال: آدام سميث"Adam Smith"، وألفريد مارشالAlfred" Marshall"، وجون ستيورت ميل "John Stuart Mill"، وازداد الاهتمام بها في الستينات من هذا القرن من خلال كتابات الاقتصاديين أمثال: شولتز وبيكر وبومان، وقد أوضح آدام سميث أهمية التعليم في أكثر من موضع في كتابه ثروة الأمم، واهتم بموضوع تمويل الخدمات التعليمية من خلال طرحه تساؤلاً علي من سيقع عليه عبء تحمل تكلفة الإنفاق علي التعليم، وذلك في ضوء وجود منافع عامة وخاصة من التعليم لكل من الأشخاص والمجتمعات.

وقد حدد سميث أيضاً ثلاثة خيارات أمام المجتمعات فيما يتعلق بتمويل التعليم: وهي التمويل الحكومي، القطاع الخاص، التمويل الحكومي مع وجود إنفاق إضافي متمثل في المساهمات التطوعية أو الاختيارية في حالة عدم الإنفاق الحكومي. (رجب، أحمد، ٢٠٢٣، ص ٢٥٧)

ونظراً لمكانة التعليم كقوة مؤثرة في إعداد الأفراد والمجتمعات، فقد أصبحت مناقشة أمور التعليم وتقويمها ضرورة حتمية سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وذلك بسبب ما يطرأ علي عالمنا المعاصر من تغيرات سريعة ومتلاحقة، في ظل النظام الدولي الجديد وما يتضمنه من معطيات كالعولمة بأشكالها، والثورات التكنولوجية، فضلاً عن الانفجار السكاني وما تبعه من تنامي الطلب الاجتماعي علي التعليم، بمعدل يفوق التنامي في الموارد والإمكانيات المتاحة.

وفي ظل هذه التغيرات والتحولات، ومع الزيادة السكانية المرتفعة- في المجتمع المصري، وضعف الإنفاق علي التعليم، وتوجه سياسة الدولة إلي النظام الرأسمالي، الأمر الذي دفع بعض المفكرين بإعادة النظر في مجانية التعليم – التي يقرها الدستور الصادر عام ١٩٧١، وأخذ بعضهم يراها عبئاً يثقل كاهل الدولة، ويستنزف مواردها المحدودة، وأخذ بعضهم ينظر إلي أن ما تنفقه الدولة في التعليم نوع من أنواع الدعم، وطالما أن الدولة قد أخذت تتخلى عن كثير من مجالات الدعم، فلابد أن ينسحب هذا التخلي عن التعليم أيضاً، وعلت أصوات رسمية وغير رسمية تطالب بإنشاء جامعات خاصة مصرية.

غير أن الدعوة – لإنشاء جامعات خاصة مصرية – قد تعرضت لفترات طويلة للجدل والتضارب في الآراء، حيث رأى المؤيدون أنه سيكون لها ظروف علمية وبحثية وتعليمية أفضل من الجامعات الحكومية، وستوفر الملايين من العملة الصعبة التي ينفقها المصريون في تعليم أبناءهم في الخارج، وكذلك تعليم أبناء الدول العربية، وسوف تخرج فئات متميزة في تخصصات نادرة يحتاج إليها المجتمع، فضلاً عن أنها تتمشي مع الاتجاه نحو الخصخصة.

في حين رأى المعارضون لإنشاء جامعات خاصة مصرية؛ أنها ستكون قاصرة علي الطبقات الغنية لإرتفاع تكاليف الدراسة بها، الأمر الذي يخل بتكافؤ الفرص التعليمية، كما أن التعليم بمصروفات يتعارض مع الدستور، وأن هذه الجامعات ستكون للفاشلين دراسياً، وستخرب التعليم، وتجسد الطبقية، وستكون مشروعاً استثمارياً لرجال الأعمال وليس هدفها تطوير التعليم، كما أنها ستكون إحدي حلقات التبعية والتغريب، والإفساد لحياة المجتمع. (المتولي، ٢٠٠٦، ص ٤، ٥)

وعلي الرغم من قوي المعارضه لإنشاء الجامعات الخاصة في مصر، وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وافساح المجال للقطاع الخاص ليشارك في الأنشطة الاقتصادية، فقد صدر القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢، والذي سمح بإنشاء الجامعات الخاصة في مصر علي أن تكون أغلبية الأموال المشاركة في رأسمالها مملوكة للمصريين، ولايكون غرضها الأساسي تحقيق الربح، ويكون الهدف منها هو الإسهام في رفع مستوي التعليم والبحث العلمي باعتبارهم قضية أمن قومي. (حنفي، ٢٠١٣ ص،٢٢٤، ٢٢٥)

وبالنظر إلي منظومة التعليم العالي والبحث العلمي نجد أنها تتكون من مجموعة من المؤسسات (الكليات– المعاهد– المراكز والمعاهد والهيئات البحثية– الوحدات والمراكز ذات الطابع الخاص)، التي تنتشر في مختلف أنحاء الجمهورية، وهذه المكونات باختصار هي: (٢٧) جامعة حكومية؛ منها، (٤) جامعات أُنشئت في أربعة أعوام فقط، تضم عدد (٤٩٧) كلية ومعهدًا، (١٨٨) برنامجًا جديدًا في تخصصات تخدم احتياجات سوق العمل وعملية التنمية، (١١) مركزًا ومعهدًا وهيئة بحثية تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، و (١٤) معهدًا ومركزًا وهيئة تابعة لوزارات أخرى وتخضع أكاديمياً لإشراف وزارة التعليم العالي، وهناك (٢٦) جامعة خاصة تضم عدد ١٨٠ كلية (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢، ص٣٦)، بالإضافة إلي الجامعات الأهلية الجديدة.

ويوضح مركز دعم واتخاذ القرار أن القطاع الخاص يشارك في التعليم بنسبة لا تتجاوز (١٥٪) من حجم الطلاب المقيدين بالتعليم، وأن أغلب الاستثمار الخاص في التعليم تتركز في المدارس قبل الجامعية والمعاهد والجامعات الخاصة، وبلغ إسهام الحكومة فى التعليم (٧٢%)، مقابل إسهام القطاع الخاص في الإنفاق على التعليم بنسبة بلغت (٢٨٪) ولا توجد دلائل على صحة المساهمة، خاصة أن نفقات التعليم الخاص تأتي من الإنفاق العائلي على هيئة مصروفات تعليمية، وهكذا تظل الحكومة هي الممول الأكبر للتعليم في مصر، يلي ذلك التمويل العائلي للتعليم الخاص(المصرى، ٢٠٢٢، ص٤٣)، حيث تري العديد من الأسر المصرية تعليم أبناءها عملية

استثمارية ذات عوائد متنوعة، وفى الوقت ذاته عملية استهلاكية ترتفع فيها كلفة التعليم أو تنخفض وفقًا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، لذلك نجد أن كل أسرة تطمح في أن تصل بأبنائها إلى درجات علمية عالية، وتقدم في سبيل ذلك تضحيات عديدة لإلحاق أبنائها بالجامعات الخاصة، لمحاولة توفير فرص تعليمية أفضل لهم عند عدم قدرتهم علي الالتحاق بالكليات الطبية والهندسية بالتعليم الجامعى الحكومى، لذلك اصبح التعليم الجامعى الخاص قضية تؤثر على المجتمع بصفة عامة والأسرة المصرية بصفة خاصة، كما تعتبر مصروفات التعليم الجامعي الخاص ظاهرة اقتصادية واجتماعية تجهد العديد من الأسر بشكل عام وأسر الطبقة المتوسطة بشكل خاص يجب التطرق إليها ومعرفة آثارها الاجتماعية من أجل الوصول إلي رؤية أو مقترحات تخفف من الآثار السلبية لهذه النمط من التعليم علي بعض الأسر المصرية.

ثانياً – مشكلة البحث:

إن الحديث عن المستقبل يعني الحديث عن تنمية وتطوير المجتمع، ولايمكن أن يتم ذلك إلاعن طريق التعليم الجيد للأبناء في كافة المراحل التعليمية المختلفة، نظراً لما يقدمه التعليم من تقدم وازدهار للمجتمع، كما يجعلهم أيضا أفراد صالحين للحياة الاجتماعية من خلال مساعدتهم علي تحقيق متطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية.

وتعتبر الأسر المصرية مستقبل الأبناء وتعليمهم وتأهيلهم هو الطموح والهدف الذي تسعي من خلاله منذ الصغر فهي تهتم بتأسيسهم من خلال الدروس الخصوصية بالإضافة إلي تكلفة دخولهم في حضانات و مدارس حكومية أو خاصة، وذلك للوصول بهم إلي أعلى الدرجات العلمية في المجتمع، وعندما يتأهل الأبناء إلي المرحلة النهائية من الثانوية العامة فإن أغلب الأسر المصرية بصفة عامة وأسر الطبقة الوسطى بصفة خاصة تحاول بكافة الوسائل والسبل توفير مناخ أسري اجتماعي واقتصادي يساعد الأبناء علي التركيز وبذل أقصي ما لديهم من طاقات في سبيل الحصول علي أعلي الدرجات التي تؤهلهم أو تضمن له دخول كليات حكومية بعينها، مثل: الطب والصيدلة والهندسة، وعندما لايتحقق ذلك تلجأ إلي دخولهم هذه الكليات في الجامعات الخاصة.

والظاهرة الجديرة بالذكر هي أن الجامعات الخاصة في الماضي كان مقتصره علي الطبقات العليا، إلا أنه في الوقت الحالي أصبح مطلباً أساسيا للعديد من أسر الطبقة المتوسطة، فهي تضرب عرض الحائط بكل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها وتسعي بكل ما أوتيت من قوة لدخول أبناءها هذا النمط من التعليم، من أجل حصولهم علي تعليم مميز اجتماعياً

واقتصادياً وفقا للفكر الاجتماعي المتوارث والمغلوط عند العديد من هذه الأسر في أن هذه الكليات هي الوحيدة التي سوف توفر لهم مستقبل اقتصادي واجتماعي جيد.

وبالرغم من التحذيرات والمخاوف العالمية التى تؤكد علي أن بعض هذه المهن سوف تختفي خلال السنوات القادمة، وأن المستقبل رهينة في يدي من يملك الذكاء الاصطناعي والحديث المتكرر في وسائل الاعلام التقليدية والمستحدثة عن مستقبل الكليات التكنولوجية، وأن المستقبل القادم سوف يكون لخريجي هذه الكليات، إلا أن الأسر المصرية ما زالت تسعى إلي وصول أبناءها إلي كليات بعينها في الجامعات الخاصة وهي (الطب والصيدلة والهندسة)، وفي سبيل ذلك تتحمل تكلفة اقتصادية وتبعيات اجتماعية وهو ما تسعي الدراسة الراهنة إلي معرفته من خلال التساؤل الرئيسي التالي: ما الآثار الاجتماعية للتعليم الجامعى الخاص على بعض الأسر المصرية؟

ثالثاً – أهمية البحث:

أ- **الأهمية النظرية (المعرفية):** وتتمثل فيما يضيفه البحث من معارف ومعلومات جديدة تثري النظرية العلمية، وتسد الثغرات أو الفجوات المعرفية في مجال علم الاجتماع الاقتصادي والتعليمي والأسري، وقد جاءت الأهمية العلمية من المنطلق التالي:

١- قلة الدراسات السوسيولوجيا في موضوع البحث، وعدم الاهتمام بدراسة الآثار الاجتماعية للتعليم الجامعى الخاص على بعض الأسر المصرية من الطبقة المتوسطة- علي حد علم الباحثة – وهو ما يمثل نقطة بحثية تفتح المجال أمام الباحثه للتعرف علي ظاهرة منتشره وجديره بالدراسة في الوقت الراهن.

٢- محاولة بلورة عدد من القضايا النظرية في موضوع البحث من خلال الاعتماد علي نظرية رأس المال البشرى.

٣- تسليط الدراسة الضوء على إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية وهى الأسرة التى تُعد أساس بناء وصلاح المجتمع، وتُعتبر هى النموذج المصغر للتفاعل الحقيقى بين أعضائها، وهي التي توجّه أبناءها نحو كليات وتخصصات بعينها وتتحمل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتعليم الجامعي الخاص.

ب-**الأهمية المجتمعية:** وتتمثل في مجموعة من النتائج والتوصيات التي يتوصل إليها البحث، وتسهم في تغيير الأفكار الاجتماعية المتوارثه عن التعليم لدي الأسر في المجتمع المصري، وكذلك متخذي القرار والمسئولين عن التعليم الخاص، وقدرة هذا البحث علي المساعدة في الوصول إلي صنع سياسات أو تشريعات أو استراتيجيات فعالة لتطوير أنماط التعليم في مصر.

١. من المأمول أن تساعد هذه الدراسة في معرفة المسئولين بالدولة عن الفكر الاجتماعي المتوارث لدي العديد من الأسر المصرية والأبناء عن الكليات والتخصصات الموجوده في الدولة، بما يمكّنهم من وضع البرامج والخطط المستقبلية لاتجاه الأسر وأبناءها نحو التخصصات المستقبلية التي يحتاجها المجتمع.
٢. تتيح هذه الدراسة تقييماً للجامعات الخاصة من وجهة نظر الآباء في التعامل مع أبناءهم ومستوي الخدمة التعليمية المقدمة لهم، بما يمكنهم من التغلب علي النظرة السلبية لهم في النواحي المادية وتدعيم النظرة الايجابية في مواصلة تقديم أفضل الأجهزة والتدريبات التي تجعل الطلاب أكثر كفاءة وفعالية في المجتمع.
٣. من المأمول أن تساعد نتائج الدراسة الراهنة متخذي القرار وصانعي السياسات التعليمية في الدولة علي وضع سياسات وتشريعات جديدة لأنماط التعليم في مصر وخاصة التعليم الخاص.

رابعاً – أهداف البحث:

الهدف الرئيسٍ يتمثل في: التعرف على الآثار الاجتماعية للتعليم الجامعى الخاص على الأسرة المصرية، وينبثق من الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية:

١. التعرف علي رؤية الأسرة المصرية للتعليم الجامعي الخاص وأهميته.
٢. معرفة العوامل والأسباب التى دفعت الأسرة المصرية لدخول أبناءها التعليم الجامعي الخاص.
٣. الكشف عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لإلتحاق بعض الأسر المصرية أبناءها بالتعليم الجامعي الخاص.
٤. معرفة كيفية التغلب علي الآثار الاجتماعية السلبية لإلتحاق الأبناء بالتعليم الجامعي الخاص.

خامساً – تساؤلات البحث:

تسعي الدراسة الراهنة إلي الإجابة علي التساؤلات التالية:

١. ما طبيعة وعي الأسرة المصرية بالتعليم الجامعي الخاص؟
٢. ما العوامل والأسباب التي دفعت بعض الأسر المصرية لإلتحاق أبناءها بالتعليم الجامعي الخاص؟

٣. ما الآثار الاقتصادية والاجتماعية علي بعض الأسر المصرية التي إلتحق أبناءها بالتعليم الجامعي الخاص؟

٤. إلي أي مدي يمكن التغلب علي الآثار الاجتماعية السلبية علي بعض الأسر المصرية التي لديها أبناء في التعليم الجامعي الخاص؟

سادساً- الدراسات السابقة:

تتناول هذه الدراسة عرضاً لبعض الدراسات العربية والأجنبية المتاحة في التراث النظري والبحثي حول موضوع البحث، وسيتم عرضها من الأحدث إلي الأقدم، وذلك علي النحو الآتي:

- هدفت دراسة "شياو، وسيلفاراتنام" (Xiao,& Selvaratnam, 2023) معرفة العلاقة بين الإنفاق على تعليم أفراد الأسرة والمساواة في التعليم بين أفراد الأسرة. واستخدمت الدراسة استمارة الاستبيان، واعتمدت على عينة قوامها (٧٧) من أولياء أمور الطلاب بماليزيا، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التعليم والإنفاق على تعليم أفراد الأسرة، كما أن زيادة الاستثمار في التعليم من قبل الأسر يسهم في زيادة التقدم العلمى للأبناء، ويشير هذا إلى أن الآباء في ماليزيا يعطون الأولوية للتعليم ويخصصون المزيد من الموارد المادية له لتحمل تكلفته الاقتصادية ويميلوا إلى دعم السياسات والمبادرات التي تهدف إلى الحد من الفوارق التعليمية وتعزيز المساواة بين الطلاب فى التعليم.
- وحاولت دراسة (جابر،٢٠٢٢) إلى التعرف على أثر العوامل السوسيوثقافية على اختيار نوعية التعليم، والتعرف على تأثير الأسرة والمدرسة وجماعة الأقران على اختيار نوعية التعليم. واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، وطبقت الدراسة استمارة استبيان على عينة مقدارها (٥٦٣) طالب وطالبة من الجامعة الحكومية، (٣٣٧) طالب وطالبة من الجامعة الخاصة، وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للآباء كلما قابله ارتفاعاً ايجابياً في تدخل الآباء في اختيار نمط التعليم الذي يناسب قدرات أبنائهم التعليمية والثقافية والمادية، وكلما انخفض المستوى التعليمي للآباء كلما تراجع نسبة تدخلهم ومساعدتهم لأبنائهم في اختيارهم لنمط التعليم الجامعي الذي يناسب مع قدراتهم ومهاراتهم، ووجود علاقة قوية بين نمط التعليم الثانوي الذي استطاع الطلاب الالتحاق به ونمط التعليم الجامعي الخاص والذي يتماشى ويتواكب مع قدراتهم ومهاراتهم وتوجهاتهم الوظيفية المختلفة.

- واهتمت دراسة "لى، وآخرون" (Le, et al,2022) بالتعرف على القيمة التى يتحملها الطلاب الفيتناميون مقابل تعليمهم العالى، ومدى رغبتهم فى تحمل رسوم دراسية إضافية لتطوير تعليهم الجامعى، اعتمدت الدراسة الاستقصائية على عينة قوامها (٢٣٧) من طلاب التعليم العالى بمدينة فيتنام. وتوصلت الدراسة إلى استعداد الطلاب لدفع رسوم إضافية للجامعات للتطوير والارتقاء بالعملية التعليمية، وهناك بعض العوامل التى تؤثر على آراء الطلاب بشأن رفع قيمة مدفوعات التعليم العالى ومن هذه العوامل العام الدراسى للطالب، وتخصص الطالب، والوضع الاقتصادى لأسر الطلاب.
- وهدفت دراسة (أبو العنين، ٢٠٢١) إلي الوقوف على تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالجامعات الحكومية والخاصة، واستخدم البحث المنهج الوصفى، وتم تطبيق الاستمارة على عينة قوامها (٧٠١) من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الفرق النهائية بكليات جامعتى المنصورة والدلتا، وتوصلت الدراسة إلى انعكاسات بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالتعليم الجامعي الحكومى والخاص من خلال زيادة نسبة الهدر التعليمي الناتج عن الرسوب والتسرب من الجامعات الحكومية، ويكثر التسرب بين الفئات الأكثر تعرضا للتمييز كالفقراء والإناث وسكان القرى، وغلبة النظرة الربحية والاتجاه السلعي، وتزايد الأبعاد التجارية والسوقية في قطاع التعليم الجامعي، وذلك لأن التعليم الجامعي الخاصة أشبه بسلعة داخل سوق يحكمه قانون العرض والطلب، وتتدهور فيه قيم المساواة والعدالة الاجتماعية.
- وكشفت دراسة "سيتوم" (Setume, 2021) عن العوامل التي تؤثر على قرارات الطلاب في اختيار مؤسسات التعليم العالى الخاصة مع التركيز بشكل أكبر على طلاب السنة الأولى لعام (٢٠٢٠م) في جامعة بوثو ببوتسوانا بأفريقيا الجنوبية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى، واستخدمت الدراسة مقياس للعوامل التي تؤثر على قرارات الطلاب في اختيار مؤسسات التعليم العالى الخاصة، وطبقت على عينة عشوائية قوامها (١٩٠) من طلاب الجامعة، وتوصلت الدراسة إلى وجود عدة عوامل أولها: التأثير الخارجي مثل نصيحة أولياء الأمور والأشقاء والأقارب والخريجين وأصدقاء المدرسة الثانوية ومستشاري المدرسة الثانوية بشكل واضح على الطلاب عينة الدراسة، وثانيها تركيز الطلاب على

زيارة الحرم الجامعي، والمنشورات المؤسسية (مثل الكتيب الوظيفي، ونشرة الإصدار)، وتوافر الموقع الإلكتروني للمؤسسة، وثالث عامل اختيار يتعلق بالخصائص المؤسسية مثل استكشاف الطلاب للمرافق التعليمية وتكلفة الدراسة وفرص العمل للخريجين ونوع البرنامج الأكاديمي.

- واهتمت دراسة "لينتجوشينكوفا" (Lentjushenkova, 2021) بتحديد العوامل التي تؤثر على تنمية رأس المال البشري في مؤسسات التعليم العالي، واستخدمت الدراسة استمارة الاستبيان لتحديد عوامل تنمية رأس المال البشري في مؤسسات التعليم العالي في لاتفيا بأوروبا، واعتمدت الدراسة على عينة قوامها (٥٤) من رؤساء ومديري مؤسسات التعليم العالى بلاتفيا. وتوصلت النتائج إلي أن العناصر الأساسية لرأس المال البشري في مؤسسة التعليم العالي هي الكفاءة التربوية لأعضاء هيئة التدريس، وكفاءتهم العلمية، وعدد المساعدين والمدربين الذين يمثلون جزءًا من أعضاء هيئة التدريس، وهناك أربعة عوامل رئيسية تؤثر على تنمية رأس المال البشري في مؤسسات التعليم العالى وهى: كفاءة الموظفين وتحفيزهم، والتشريع واستراتيجية التنمية، وتوافر الموارد، والتعاون، الأصالة ، القيمة / ويعد رأس المال البشري أحد العوامل الرئيسية لاستدامة مؤسسات التعليم العالي في لاتفيا.
- واستهدفت دراسة "أوه، وآخرون" (Oh, et al,2020) إلى التعرف على العلاقة بين تكاليف التعليم الخاص واكتئاب الوالدين في كوريا الجنوبية، وتكونت العينة التي تم تحليلها من (٣٩٧) و(٤٠٣) أبًا وأمًا فى عام (٢٠١٥م)، (٣٣٧) و(٣٧٠) أبًا وأمًا عام (٢٠١٨م)، وتم جمع البيانات من لجنة الرعاية الاجتماعية الكورية. وأظهرت النتائج أن الآباء الذين لديهم نسب أعلى من تكلفة التعليم الخاص أظهروا ارتفاعًا فى أعراض الاكتئاب مقارنة بالآباء الذين لديهم نسب أقل من التكلفة مما يشير إلى أن ارتفاع نسبة تكلفة التعليم الخاص قد يؤثر سلبًا على الاكتئاب لدى الآباء.
- وهدفت دراسة (نهاد، وعبلة، ٢٠٢٠) معرفة علاقة المكانة الاجتماعية للأسرة في اختيار الطالب للتخصص الجامعي، والكشف عن ما إذا كانت هناك علاقة بين المستوى التعليمي للوالدين، والمستوى الاقتصادي للأسرة في اختيار الطالب لتخصصه الجامعي، ومعرفة الصعوبات التي تواجه الطالب أثناء اختياره للتخصص الجامعي بين ما يرغب فيه وما

تطمح إليه أسرته، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت استمارة الاستبيان على عينة قوامها (٤٠) طالب من طلاب السنة الأولى فى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد الصديق بن يحي، القطب الجامعي تاسوست – جيجل بالجزائر، وتوصلت إلى أن المستوى التعليمي العالي للأسرة ليس بالضرورة يؤثر في اختيار الطالب للتخصص في الجامعة، فدور الأسرة يقتصر على مساعدتهم في الاختيار المناسب لرغباتهم، كما يعتبر المستوى الاقتصادي للأسرة عاملا مهما في اختيار الطالب للتخصص الجامعي، فأغلبية الطلاب كانت الحالة الاقتصادية لأسرهم أثرت في اختيارهم للتخصص الجامعي ، الأمر الذي أرغم بعض الطلبة في دراسة تخصص غير مرغوب فيه، وبالتالي فإن المكانة الاجتماعية للأسرة تؤثر في اختيار الطالب للتخصص الجامعى.

- وهدفت دراسة "جوناواردينا" (Gunawardena, et al, 2019) إلى تحديد وتحليل عناصر التكلفة المؤثرة على تكلفة التعليم الجامعي الخاص في سريلانكا وتقييمها بناءًا على مجال الدراسة ومدة البرنامج وتكاليف الطالب الدراسية، أُجريت الدراسة خلال العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧م وتضمنت عينة الدراسة (٤١٩) مفرده تم اختيارهم عن طريق العينة العشوائية من الطلاب المسجلين في معاهد التعليم العالي الخاصة التي تقدم برامج درجة البكالوريوس في سريلانكا، وكشفت الدراسة إلي أن العوامل التي تم تحديدها أثرت على تكلفة التعليم الجامعي الخاص في سريلانكا، وقد تأثرت التكاليف الأكاديمية بشكل كامل بمجال الدراسة وطول البرنامج، والتكاليف غير الأكاديمية (تكلفة التدريب والسفر والتنقل والطعام والملابس والاتصالات وغيرها).
- وتهتم دراسة "هارون، وآخرون" (Haron, et al, 2017) بالتعرف على العوامل والقرارات الهامة التي تؤثر على الطلاب للالتحاق بمؤسسة التعليم العالي الخاص، وأُجريت الدراسة في مؤسسة خاصة للتعليم العالي في بيراك بماليزيا، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى، وطبقت استمارة استبيان على عينة قوامها (٢٠٠) من الطلاب فى مؤسسات التعليم الجامعي الخاص، وأظهرت النتائج أن المساعدات المالية والدعاية والتأثيرات الاجتماعية تلعب جميعها دورا رئيسيًا على قرار الطلاب فى الاختيار ما بين مؤسسات التعليم العالي الخاص في ماليزيا.

موقف الدراسة الراهنة من الدراسات والبحوث السابقة:

من حيث الهدف نجد أن معظم الدراسات السابقة اهتمت بتحديد وتحليل عناصر التكلفة المؤثرة على تكلفة التعليم الجامعي الخاص بشكل عام هي دراسات اجنبية وطبقت علي الطلاب، أما الدراسات العربية فقد اهتمت بالعوامل التي تؤثر على قرارات الطلاب في اختيار الطالب للتخصص الجامعي، ومعرفة علاقة المكانة الاجتماعية للأسرة في اختيار الطالب للتخصص، والكشف عن ما إذا كانت هناك علاقة بين المستوى التعليمي للوالدين، والمستوى الاقتصادي للأسرة في اختيار الطالب لتخصصه الجامعي الخاص، واعتمدت معظم الدراسات على طلاب الجامعة فى جمع البيانات، وهذه الدراسة تركز على الوالدين لمعرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لالتحاق أبنائهم بالتعليم الخاص الجامعى، كما ركزت أغلب الدراسات على استمارة الاستبيان لجمع البيانات، وتعتمد الباحثة فى هذا البحث على دليل المقابلة لرصد الآثار الاجتماعية للتعليم الخاص الجامعى على بعض الأسر المصرية.

سابعًا- مفاهيم البحث:

١-الآثار الاجتماعية:

يُعرّف الأثر الاجتماعي في اللغة العربية: بأنه النتيجة المتبقية من فعل شئ علي شئ آخر (المنجد في اللغة العربية، ٢٠٠٠، ص٣٦٧)، وتُعرّف الآثار الاجتماعية بأنها هى التغيرات التى تؤثر على الأفراد فى المجتمع- ايجابياً أو سلبياً - (Serje, 2017, P. 139)، وتعني عمليات تحليل ومراقبة العواقب الاجتماعية المقصودة وغير المقصودة، والتدخلات المخطط لها كالسياسات والبرامج والمشاريع التى تحدث تغيير اجتماعى، وهذه العواقب يمكن الإحساس بها ومشاهدتها وتسجيلها. (Bührer, et al,2022, p.2)

التعريف الإجرائي للآثار الاجتماعية:

هي تلك النتائج التي ترتبت علي دخول بعض الأسر أبناءها التعليم الجامعي الخاص، من تبعيات اقتصادية، وآثار اجتماعية (إيجابية، وسلبية) تؤثر علي العلاقات الأسرية والاجتماعية.

٢- التعليم الجامعي الخاص:

يعتبر التعليم مفهوماً مطلقًا لجملة ما يكتسبه الفرد من حقائق معرفية عبر الوسائل المتاحة للتعلم، والتعليم لغة كما ورد فى لسان العرب يشتق من "علم بالشئ" أحاطه وأدركه (التميمي، ٢٠٠٧، ص١٩)، **والتعليم الجامعى هو** نوع من أنواع التعليم الذى يعطى فى الجامعات بعد المرحلة الثانوية ويمنح درجة علمية بعد اتمام البرنامج الدراسي فى حقل التخصص (عقل،

٢٠٠٩، ص٢٥)، و**التعليم الخاص هو** التعليم الذى تتولاه وتشرف عليه هيئات خاصة فى جميع مراحله من روضة الأطفال حتى الجامعة. (حمدان، ٢٠٠٧، ص١٣٦)

أنماط التعليم الجامعى فى مصر:

١- الجامعات الحكومية:

هي عبارة عن مؤسسات حكومية تتولى الحكومة رسم سياستها، والتخطيط لها وإنشائها وتمويلها ومتابعة أعمالها وترتبط هذه الجامعات بالحكومة برابطة التبعية، وتتميز بوجود موارد مالية معتمدة لها في الموازنات العامة السنوية لحكوماتها وتتفاوت هذه الموارد تبعاً للإمكانيات المتاحة للدولة. (محمد، ٢٠١٠، ص١٥٤)

٢- الجامعات الخاصة:

تعتبر الجامعات الخاصة هي النمط الثاني من أنماط التعليم في مصر، وهي نوعاً من المشاركة الغير الحكومية في مسئولية إعداد الكوادر اللازمة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي. (رمضان، ٢٠٠٧، ص ١١٥)

٣- الجامعات الأهلية:

وهي النمط الثالث من الجامعات في مصر، والتي صدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بإنشاءها من قبل الهيئة القومية للجامعات الأهلية والتكنولوجية برقم (٢٤١٧) لسنة ٢٠٢١م، وكان الهدف من إنشائها مساندة الجامعات الحكومية فى إنشاء جامعات أهلية وتكنولوجية، والمسؤولية الاقتصادية لهذه الجامعات لا تعتمد على الهيئة وحدها بل تتحمل الجامعات الحكومية والمصروفات الدراسية التى يدفعها الطلاب جزء من تكلفة إنشائها، وتقبل هذه الجامعات الطلاب بمجموع أقل يصل إلى (٥%)، (٧%) عن التنسيق الرسمى للكليات الحكومية. (محمود، ٢٠٢٣، ص٢١٨-٢١٩)

والجامعات: هي مؤسسات للتعليم العالى تتكون من عدة كليات تنظم دراسات فى مختلف المجالات، وتخول حق منح درجات جامعية فى هذه الدراسات (حمدان، ٢٠٠٧، ص٥٢)، **إما الجامعات الخاصة فهي جامعات أُنشئت** بموجب القانون (رقم ١٠١، رئاسة الجمهورية، ١٩٩٢)، وهي مؤسسات تعليمية غير حكومية تدخل فى نطاق التعليم العالى، يلتحق بها

الطلبة الحاصلين على الثانوية العامة وما يعادلها وفق نظام محدد نظير دفع مصروفات، وتكون أغلبية الأموال المشاركة في رأسمالها مملوكة للمصريين، ولايكون غرضها الأساسي تحقيق الربح، ويصدر إنشاء الجامعات الخاصة ويحدد نظامها قرار من رئيس الجمهورية بناء علي طلب المؤسسين وعرض وزير التعليم العالي وموافقة مجلس الوزراء (قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢، ص ١)

مفهوم التعليم الجامعى الخاص إجرائياً:

هو نمط من أنماط التعليم الجامعي في مصر، يضم العديد من المؤسسات التعليمية التي يتم تمويلها برأس مال خاص، وتتبع هذه الموسسات النظم والأعراف الأكاديمية، ومن وظائفها الأساسية التعليم والتدريب لتأهيل الخريجين إلي سوق العمل، وتقديم برامج دراسية للملتحقين بها مقابل مصروفات تتحمل تكلفتها الأسرة المصرية التي لديها أبناء في هذا النمط من التعليم والمتمثل في الكليات الخاصة التالية (الطب، والصيدلة، والهندسة).

٣- مفهوم الأسرة:

تُمثل الأسرة الوحدة الإنتاجية والإنجابية والاجتماعية الأساسية فى كل المجتمعات، وأن كل التجمعات أو التكوينات القرابية أو المكانية أو السياسية هى كيانات يدل التاريخ على أنها قامت واعتمدت عليها (سيمور- سميث، ٢٠٠٩، ص٩٢)، وتقوم الأسرة على المقتضيات التى يرتضيها العقل الجمعى، والقواعد التى تقرها المجتمعات المختلفة (بدوى، ١٩٨٢، ص١٥٢)، وهي جماعة من الأشخاص تربطهم روابط الزواج والدم، ويتفاعلون معًا وجهًا لوجه ويعيشون تحت سقف واحد وفى معيشة مشتركة تقوم على العطاء والتضحية. (مرسي، ٢٠٠٨، ص٢)

مفهوم الأسرة إجرائياً: هى الأسرة المصرية التي تنتمي إلي الطبقة الوسطى الريفية أو الحضرية والتي لديها أبناء فى مستوى التعليم الجامعى الخاص والمتمثل في كليات (الطب والصيدلة والهندسة)، وتتحمل نفقات أو تضحيات مادية وآثار اقتصادية واجتماعية نتيجة دخول أبناءها هذا النمط من التعليم.

ثامنًا: التوجه النظري للبحث:

أ - نظرية رأس المال البشرى:

ظهر مفهوم رأس المال البشري لأول مرة عند العالم ابن خلدون في حديثه عن المال بصفة عامة، حيث تطرق إلي أن رأس المال هو محصلة سعي الفاعل الإجتماعي نحو المكاسب، وهو ما يمكن تفسيره من خلال شقين الأول هو الجهد المبذول من قبل الفرد وهو ما يترجم برأس المال البشري، والشق الثاني هو العائد الذي يتم الحصول عليه من هذا الجهد. (Alatas,2007,p.281)

ويعرف رأس المال البشري بأنه القيمة المتحصلة من المعرفة، والمهارات، والقدرات التى تمكن الأفراد علي العمل، التى يؤثر على الدخل النقدي والعوامل النفسية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد. (صالح، ٢٠٢٠، ص٢٨-٢٩)

وقد أشار آدم سميث في كتاباته الأولى لنظرية رأس المال البشري فى كتابه "ثروة الأمم" إلى أهمية التعليم كعامل للاستقرار الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، ويبين أنه من العوامل التى لابد منها لإحداث أى تنمية، وأن القدرات المكتسبة عن طريق التعليم والدراسة والتدريب تكلف دائما نفقات تعتبر رأس مال ثابت ومتحقق فى الشخص المتعلم وثروة له. (بوزيان، ٢٠١٤، ص ٩٠)

وتري هذه النظرية أن التعليم وسيلة لتعزيز رأس المال البشري من خلال اكتساب معلومات ومعارف جديدة، واستيعاب الخبرات، وتطبيق التقنيات الجديدة، وأن تنمية رأس المال البشري تزيد من إنتاجية العمل ودخل الفرد، وتفترض نظرية رأس المال البشرى أن الاستثمار فى الصحة والتعليم له أثر إيجابى على التنمية الاقتصادية.(Harnani, et al, 2022)

ويري بيكر أن التعليم ورأس المال البشرى يشكلان عنصرًا أساسيًا فى الاقتصادات الحديثة، لأن رأس المال البشرى هو المعرفة والمهارات والمواقف والقدرات وغيرها من السمات المكتسبة التي تساهم في الإنتاج. (Fleischhauer, 2007,p.4)

وأشار شولتز إلى أن الناس يقومون باستثمارات كبيرة في أنفسهم، ومن هذه الاستثمارات الاستثمار فى الصحة والتعليم والتدريب أثناء العمل والبرامج الدراسية والهجرة الداخلية لاغتنام فرص العمل، ويحدث تعزيز قدرة الموارد البشرية من خلال التعلم ورفع مخزون المهارات والمعرفة والخبرات التي يمكن الاستفادة منها لتحقيق المنفعة. (Cherry, 2014,p.18)

كما ركز شولتز على عملية التعليم بإعتباره استثمار لازم لتنمية الموارد البشرية وبأنه شكل من

أشكال رأس المال، ومن ثم أطلق على التعليم اسم رأس المال البشرى طالما أنه يصبح جزءًا من الفرد الذى يتلقاه، ويحقق له خدمة ذات قيمة اقتصادية.

وفى مجال التعليم حدد شولتز نوعين من الموارد التى تدخل فى التعليم وهى كالتالي:

- الإيرادات الضائعة للفرد والتى كان يمكنه الحصول عليها لو أنه لم يلتحق بالتعليم.
- الموارد اللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها. (السامرائى، ٢٠٢١، ص ٣٤)

مكونات رأس المال البشرى:

يتألف رأس المال البشرى من المعارف والمهارات والقدرات التى تتراكم لدى الأشخاص على مدار حياتهم بما يمكنهم من استغلال إمكانياتهم كأفراد منتجين فى المجتمع، ويتكون رأس المال البشرى من ثلاثة عناصر أساسية:

١- **الابتكار والإبداع:** يكمُن الابتكار والإبداع فى القدرة على رؤية حلول جديدة بدلًا من استخدام الأساليب الحالية، ويمكن تطويره بالتعليم والتدريب المستمر، وهو قدرته فى التكيف مع المواقف الجديدة وخلق الجديد وتحديث القديم من خلال خبراته وإمكانياته، فعامل اليوم مع التعليم والتدريب هو مبدع غدًا.

٢- **الكفاءة المهنية:** وهى المعرفة والمهارة، وتتميز المهارة بطابع عملى أكثر، وتسمى أحيانًا بالتمثيل، حيث يمكن تعلم شىء جيد أو أقل من جيد، ويتضمن مصطلح المهارة عادة الأداء النشط، وفيه يثبت أن الشخص حائز من قبل على المعرفة والخبرات.

٣- **الكفاءة الاجتماعية:** وهى القدرة على الارتباط والتفاعل مع الأشخاص الآخرين على المستويين الخاص والمهنى. (عشرى، ٢٠٢٢، ص٥٩)

من خلال العرض السابق يمكن للباحثة صياغة عدة مقولات نظرية تستند إليها في تفسير موضوع البحث، وهذه القضايا تتمثل فيما يلي:

- **القضية الأولي:** يتشابه رأس المال البشرى مع رأس المال المادى وذلك بالاستثمار فى الأفراد وهو ما تقوم به الأسر من خلال استثمار أموالها فى تعليم الأبناء.
- **القضية الثانية:** تهتم الجامعات الخاصة بتنمية رأس المال البشري (تعليم الأبناء) وتوفير بيئة تعليمية جيدة ومستحدثه تكنولوجياً في مقابل التكلفة التي تدفعها الأسر للأبناء.
- **القضية الثالثة:** تري الأسر المصرية أن تعليم أبناءها استثمار ذو عائد مستقبلي أفضل ومعوض من ترك نقود أو ممتلكات لهم، ولذلك فهي تقوم بإنفاق أغلب مدخراتها أو بيع ممتلكاتها من أجل حصول أبناءها علي تعليم يؤهلهم لسوق العمل.

- **القضية الرابعة:** تتوتر العلاقات أو تنقطع أو تتحول إلى علاقات هامشية بين الأسر التي لديها أبناء في التعليم الجامعي الخاص والأقارب إذا كانت مرتبطة بإستدانة أموال أو ميراث مشترك أو بيع ممتلكات لإستثمارها في تعليم الأبناء.
- **القضية الخامسة:** رغبة الأسر المصرية فى عدم فقد الفرص الاقتصادية والاجتماعية يدفعهم لدخول الأبناء إلى الجامعات الخاصة لتحقيق آمالهم فى التعليم الجامعى الخاص وتحقيق الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى للأسرة والأبناء.
- **القضية السادسة:** يحقق استثمار الأسر في التعليم الجامعي الخاص الميراث الاجتماعى بين الآباء والأبناء من خلال إدخال الأبناء نفس تخصصات الآباء.

تاسعاً- الاجراءات المنهجية للبحث:

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى؛ حيث يقوم المنهج الوصفى بتفسير الظاهرة وتحليلها من خلال تحليل خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها؛ بهدف الوصول إلى هدف علمى متكامل لها.

واعتمدت هذه الدراسة فى ضوء طبيعتها وأهدافها والأدوات المستخدمة فيها على التحليل الكيفى، حيث أسهمت البيانات الكيفية التى جمعت بواسطة دليل المقابلة علي رصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتعليم الجامعى الخاص على بعض الأسر المصرية الريفية والحضرية، كما حاولت الباحثة الاعتماد على التحليل الأفقى لرصد أوجه الاتفاق والاختلاف فى آراء حالات الدراسة.

أدوات جمع البيانات:

دليل المقابلة: المقابلة هى وصف مكثف للحياة الاجتماعية، التى ترد على ألسنة المبحوثين، وبهذا المعنى تكون المقابلات الكيفية مصممة للوصول إلى المعلومات أو المعرفة" الخبيئة فى الصدور"، والهدف من المقابلات هو الحصول على بيانات كيفية وفيرة، وذلك انطلاقًا من وجهة نظر أفراد مختارين، وبالتركيز على موضوع معين. (هس- بير، وليفى، ترجمة: الجوهرى، هناء، وآخرون ٢٠١١، ص ٢١٢)

واستخدمت الدراسة دليل المقابلة المكون من عدد من المحاور وهي، المحور الأول: ويتناول بيانات عن الخصائص النوعية للمبحوثين، ويتضمن المحور الثانى: رؤية الأسرة المصرية للتعليم الجامعي الخاص في مصر، ويبحث المحور الثالث عن: العوامل والأسباب التي دفعت بعض الأسر المصرية لإلتحاق أبناءها بالتعليم الجامعي الخاص، ويتناول المحور الرابع: الآثار الاقتصادية للتعليم الجامعي الخاص علي بعض الأسر المصرية، كما يتضمن المحور الخامس:

الآثار الاجتماعية علي بعض الأسر المصرية التي إلتحق أبناءها بالتعليم الجامعي الخاص، ويهتم المحور السادس: بمقترحات الأسر للتغلب علي الآثار الاجتماعية السلبية للتعليم الجامعى الخاص.

مجالات البحث:

المجال المكاني: تم تطبيق الدراسة الميدانية في محافظة الشرقية، وقد أختارت الباحثة منطقتين الأولي: هي قرية المنشية الجديدة التابعة لمركز كفر صقر ومدينة كفر صقر حيث ترجع تسمية المدينه بهذا الاسم نسبة إلي اسم الشيخ صقر أبو ستة شيخ قبيلة الترابين الذي كرمه محمد علي باشا وأولاده بأقتطاع اراضي شاسعة في هذا الزمام لتحفيزه على المكوث في مصر ليظل مواليا للباشا.

المجال البشري: اعتمدت الدراسة على عينة قوامها (٣٠) مبحوثاً من أحد آباء الأبناء الملتحقين بالتعليم الجامعى الخاص بريف وحضر محافظة الشرقية، وقد استندت الباحثة إلى مجموعة من الشروط لعينة الدراسة، منها:

١- أن يكون لدى أحد الوالدين أبن أو أبنة ملتحقين بالتعليم الجامعى الخاص.

٢- أن يكون محل الإقامة محافظة الشرقية (ريف، حضر).

٣- أن يوافق الوالدين على إجراء المقابلة.

المجال الزمني: تم تطبيق الدراسة الميدانية في الفترة من ١٠/١ /٢٠٢٣- ٢٠٢٣/١٢/٣٠.

جدول رقم (١) يوضح خصائص عينة البحث

م	النوع	السن	الحالة الاجتماعية	محل الإقامة	المؤهل	عمل الزوج، الزوجه	ممتلكات الأسرة	الأبناء بالكليات الخاصة	أبناء بالتعليم الجامعي الآخر
١	أنثى	٤٧	متزوجة	ريف	تعليم جامعي	مدرسة، أعمال حرة	أرض	١	-
٢	ذكر	٥٣	متزوج	ريف	جامعي	مدرس، مدرسة	أرض +شهادة	١	١
٣	ذكر	٥٥	متزوج	حضر	فوق جامعي	طبيب، مدرسة	عيادة + شهادة	٢	-
٤	أنثى	٤٦	متزوجة	حضر	جامعي	أعمال حرة، موظفة إدارية	محل تجارى	١	-

٥	أنثي	٤٨	متزوجة	ريف	جامعى	مدرسة، مدرس	محل تجارى	١	١
٦	ذكر	٥٢	متزوج	حضر	جامعي	مدرسة، أعمال حرة	شهادة استثمار	٢	–
٧	ذكر	٥٥	متزوج	حضر	جامعي	أعمال حرة، ربة منزل	محل تجارى	١	١
٨	أنثي	٥٣	أرمله	حضر	جامعي	متوفي، مدرسة	شهادة استثمار	١	١
٩	أنثى	٥٠	متزوجة	حضر	جامعي	ربة منزل، مهندس معمارى	عقار	١	١
١٠	ذكر	٤٩	متزوج	حضر	جامعي	مجلس المدينة، مدرسة	شهادة استثمار	١	١
١١	ذكر	٥١	متزوج	ريف	جامعي	الإدارة التعليمية، أعمال حرة	مشروع تجاري	١	١
١٢	أنثي	٤٧	متزوجة	ريف	جامعي	محاسبة، محاسب	أرض	١	–
١٣	ذكر	٦٠	متزوج	حضر	فوق جامعي	طبيب، محاسبة	شهادة استثمار	١	١
١٤	أنثي	٤٥	متزوجة	ريف	جامعي	ربة منزل، مسافر بالخارج	عقار	٢	–
١٥	أنثى	٥٤	متزوجة	ريف	متوسط	ربة منزل، أعمال حرة	محل تجاري	١	١
١٦	ذكر	٥٤	متزوج	حضر	الجامعي	محاسب، مدرسة	شهادة استثمار	١	–
١٧	أنثي	٥٠	متزوجة	ريف	جامعي	ربة منزل، أعمال حرة	أرض	١	١
١٨	ذكر	٥٨	متزوج	حضر	متوسط	أعمال حرة، إداري	محل تجاري	١	–
١٩	ذكر	٥٣	متزوج	ريف	جامعى	محاسب، مدرسة	شهادة استثمار	١	١

٢٠	أنثي	٤٩	متزوجه	ريف	جامعى	مدرسة، أعمال حرة	شهادة استثمار، محل تجارى	٢	–
٢١	أنثي	٤٨	متزوجه	حضر	جامعى	صيدلى، محاسبة	صيدلية	١	–
٢٢	أنثي	٤٦	متزوجة	ريف	جامعى	ربة منزل، الضرائب	شهادة استثمار	٢	–
٢٣	أنثي	٤٩	متزوجة	ريف	جامعى	اخصائي بالتضامن الاجتماعى، مدرسة	أرض	١	١
٢٤	ذكر	٥٢	متزوج	ريف	جامعى	مدرس، ربة منزل	أرض	٢	–
٢٥	أنثي	٤٧	مطلقه	ريف	جامعى	موظفة	أرض	١	–
٢٦	ذكر	٥٢	متزوج	حضر	جامعى	ربة منزل، أعمال حرة	شريك فى محل	١	١
٢٧	أنثي	٤٦	متزوجه	حضر	جامعى	مدرسة، محاسب	أرض	١	١
٢٨	أنثي	٤٩	متزوجه	ريف	جامعى	أعمال حرة، اخصائية اجتماعية	محل تجاري	١	–
٢٩	أنثي	٥٠	متزوجه	حضر	جامعى	ربة منزل، يعمل بالخارج	شهادة استثمار	٢	–
٣٠	أنثي	٥٤	أرمله	ريف	جامعى	أعمال حرة	محل تجارى	١	–

تظهر بيانات الجدول السابق خصائص عينة البحث والتي تمثلت فيما يلي:

- ارتفاع عدد الإناث فى عينة الدراسة من الأسر المصرية التى يلتحق أبنائها بالتعليم الخاص الجامعى وذلك بنسبة (٦٠%)، بينما نسبة الذكور مثلت (٤٠%)، وقد يكون ذلك مفيداً بالنسبة للباحثة، حيث أن الإناث تعطى صورة تفصيلية عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتعليم الخاص الجامعى.
- أن غالبية الآباء والأمهات فى الدراسة تتراوح أعمارهم من (٤٥– ٥٠ سنة)، وجاءت في

المرتبة الأولى بنسبة (٥٣%)، يليها من (٥١–٥٥سنة)، وجاءت في المرتبة الثانية بنسبة (٤٠%)، وكان أقلهم من عمر (٥٦ –٦٠ سنة) بنسبة (٧%)، وتؤكد هذه البيانات على تنوع الفئة العمرية للآباء والأمهات.

- يتضح من الجدول السابق أن غالبية الآباء والأمهات عينة الدراسة متزوجين، وذلك بنسبة (٩٠%)، ونسبة الأرامل (٧%) ونسبة المطلقات (٣%)، وهو ما يوضح ارتفاع نسبة المتزوجين بين أسر الدراسة.
- وتتنوع محل إقامة عينة الدراسة بين الريف والحضر فى محافظة الشرقية، حيث بلغ نسبة سكان الريف (٥٤%)، كما بلغ نسبة سكان الحضر(٤٦%).
- يعتبر التعليم متغير هام في التنمية ومؤشر من مؤشراتها، كما أنه المهارة الأساسية التي تكمن في عمليات التنمية، فمع التعليم يكتسب الناس أكثر من مجرد القراءة، حيث يكتسبون المهارات المتعددة التي تُمكنهم من المشاركة الفعالة في مختلف مناحي الحياة البشرية، ولذلك يمثل التعليم المحور الاجتماعي الذي تعتمد عليه التحولات الاجتماعية والسلوكية (التابعي، ٢٠٠٤، ص٤٣ –٤٤)، ويُعد تعليم الأسر من العوامل الاجتماعية التي تؤثر على تعليم الأبناء حيث بلغ نسبة الآباء والأمهات الحاصلين على تعليم عالى (٨٦%)، كما بلغ نسبة الآباء والأمهات الحاصلين على تعليم متوسط (٧%)، وبلغ نسبة الحاصلين على تعليم فوق جامعى نسبة (٧%).
- تنوعت مهن الآباء والأمهات فى عينة الدراسة بين مهنة التدريس والمحاسبة والأعمال الإدارية والأعمال الحرة والأطباء والمهندسين.
- كما تنوعت أملاك عينة الدراسة بين الأرض وامتلاك شهادة استثمار بأحد البنوك المصرية أو وجود عقار أو محلات تجارية، وكان قديمًا يحرص الأفراد على اقتناء الأرض الزراعية والسكنية؛ بينما الآن يلجأ الأفراد إلى بيع الأرض الزراعية والسكنية واستثمار أموالها بمشروعات تجارية أو الاكتفاء بوضعها بشهادة بنكية والإستفادة من عائدها فى تعليم أبنائهم.
- وعن الالتحاق بالتعليم الخاص نجد أن الآباء والأمهات بالتعليم الخاص الجامعى لديهم أبنًا واحدًا بنسبة (٧٧%)، كما ألحق الآباء والأمهات أكثر من ابناً في التعليم الجامعى الخاص، وذلك بنسبة (٢٣%)، ويرجع سبب إلحاق أبن واحد بالتعليم الخاص الجامعى هو عدم وجود أبن آخر بسن الجامعة أو التحاق الأخوات بتعليم جامعى آخر كالتعليم الحكومى، حيث بلغ نسبة الملتحقين بتعليم آخر حكومى (٤٠%).

وبناء على ما سبق يتضح أن عينة البحث تَضُم العديد من الأسر المختلفين من حيث النوع أو العمر أوالمستوي التعليمي، أو مكان الإقامة، ومنتمين إلي الطبقة الوسطى، ولديهم أبناء في التعليم الخاص أو الحكومي أو الإثنين معاً، ومن ثم فهي تُعَّد عينة مُمَثلة للواقع الاجتماعي، وتَعكس صورة شَاملة لمجتمع البحث من خصائص اجتماعية واقتصادية وثقافية، وبالتالي سيساعد ذلك في الحصول على بيانات ومعطيات دقيقة يمكن الاعتماد عليها والإفادة منها في تحقيق أهداف البحث.

عاشراً- عرض نتائج البحث ومناقشتها:

أولاً – رؤية الأسرة المصرية للتعليم الخاص الجامعي في مصر:

أ- يلبي طموح الأسر والأبناء في اختيار الكليات أوالتخصصات:

لقد زاد الطلب على التعليم الجامعي الخاص في الآونة الأخيرة، مدعومة بطموحات الأسر للمكانة الاجتماعية وتحقيق الطلاب لذاتهم، وقد لاحظ آدم سميث في كتابه ثروة الأمم (١٧٧٦م) أن "الرغبة في تحسين أحوالنا... تأتي معنا من الرحم ولا تتركنا أبدًا حتى نذهب إلى القبر"، لذلك تراكم الطلب الاجتماعى علي التعليم الجامعى وأصبح متنامياً ومنتشرا فى كل مكان بشكل متزايد لتحقيق آمال الآباء فى المسار العلمى والمهنى المميز لأبنائهم (Marginson, 2016. P.414)، ولذلك تُعد المرحلة الثالثة من الثانوية العامة من أصعب سنوات الدراسة علي الطلاب والأسرة المصرية، فهي تحدد اتجاه الدراسة الجامعية وفقا لما يحصل عليه الطالب من مجموع، وبالتالي يعتبرونها نقطةً فارقةً للتوجه نحو مستقبل، وتشترك الأسرة مع الطالب فى اختيار التخصص الجامعى وهو ما أوضحته (١٣ حالة) من الأسر فى الدراسة، ويتضح ذلك فى قول الحالة رقم (٨) "**بيبقى محتار بعد الثانوية العامة يدخل كلية ايه وبيبقى المجموع وأسعار الكليات محيرنا فبختار معاه الكلية الخاصة اللي كنا متوقع إنه يدخلها في الكليات الحكوميه وبنروح نشوف أماكنها ايه و ثمنها هنقدر عليه ولا لأ وهنعمل ايه عشان ندفع مصاريفها**"، ويتفق ذلك مع **دراسة (نهاد، وعبلة، ٢٠٢٠)** في أن دور الأسرة يقتصر على مساعدتهم في اختيار ما يتناسب مع رغباتهم وتخصصاتهم وفقًا للمستوى الاقتصادي للأسرة، **كما تتفق مع دراسة (Le, et al.2022)**، التى أشارت إلى أن هناك بعض العوامل التى تؤثر على آراء الطلاب بشأن رفع قيمة مدفوعات التعليم الجامعي الخاص ومن هذه العوامل: العام الدراسى للطالب، وتخصص الطالب، والوضع الاقتصادى لأسر الطلاب.

وتعتبر معظم الأسر مجموع الثانوية العامة نقطة فارقة فى حياة أبنائها، ومن أكثر الأسباب التى تقلق الأسر على مستقبل أبنائها، لذلك تشجع الأسرة الأبناء على الدراسة اليومية والسعي

والإجتهاد ومواصلة الدراسة العلمية للحصول على أعلى الدرجات التى تؤهلهم للحصول على الكليات الجيدة التى ترفع من مكانة الأسر وأبناءها بين الأقارب والأصدقاء، وهو ما أشارت إليه (٩ حالات) حيث تهتم الأسرة بالأبناء أثناء مرحلة الثانوية العامة للحصول على درجات مرتفعة تؤهلهم لكليات مناسبة مثل أبناء الأقارب والأصدقاء، وهذا ما أوضحته الحالة رقم (٢٢) "**طول السنة بتزاكر وبتاخد دروس فى كل المواد وكنا قلقانين على مجموعها فى الثانوية العامة أكثر منها لأن عايزنها تبقي دكتوره زى بنت عمها وفي الأخر دخلت خاص عشان تبقى زيها**"، وتركز بعض الأسر على ضرورة إلحاق أبنائها بالكليات الطبية والهندسية أو ما يطلق عليه من وجهة نظر الأسر"كليات القمة"، وهو ما أوضحته (٨ حالات) فتتحمل الأسر أعباء وتكلفة الجامعة الخاصة لكى تلحق أبنائها بالكليات الطبية أو الهندسية عند عدم قدرة أبنائهم للالتحاق بهذه الكليات في التعليم الجامعى الحكومى بسبب مجموع الثانوية العامة الذى يكون محدد للكليات التى يلتحق بها الطلاب، ويظهر ذلك فى قول الحالة (٢٧) "**كنت بخليه يذاكر قوى وقت الثانوية العامة عشان يدخل كلية الطب ويفتح عيادة زى ولاد جيرانا كلهم دكاترة بس مجموعه نقص ٢% على أنه يدخل كلية طب حكومى فدخلناه خاص**"، ويتضح من ذلك أن الأسر تشجع أبنائها على الدراسة بجد فى مرحلة الثانوية العامة للالتحاق بكليات القمة، لذلك تتدخل الأسر فى اختيار الأبناء للكلية وتتحمل تكلفة التعليم الخاص عند عدم حصول أبنائها على المجموع الذى يؤهلهم على الالتحاق بكليات بعينها في التعليم الحكومى.

وتنظر بعض الأسر إلي تقيم درجات الطالب في المرحلة النهائية من الثانوية العامة علي أنه غير عادل وغير منطقي، ويحدد مستقبل أبناءهم علي دراسة عام واحد فقط، دون النظر لتفوقهم خلال السنوات السابقة، وأن الجامعات الخاصة تساعد الأسر وأبناءها علي دخول الكليات التي تلبي طموحهم وتؤهلهم إلي سوق العمل، وهو ما اتفق عليه العديد من حالات الدراسة، وأشارت إليه الحالة رقم (٨) بقولها "**إبنى كان طول عمره متفوق وبيذاكر وبيطلع الأول علي المدرسة واتظلم في الثانوية العامة ومجابش المجموع اللي كان عايزه، وكان حزين ومكتئب، ودا اللي خلاني أبيع قطعة الأرض اللي بملكها علشان احققله هدفه وادخله كلية طب اسنان**".

ب- مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مصر مشروعات استثمارية تهدف إلي الربح:

لقد تحول التعليم الجامعي من رسالة يجب أن تراعى جميع الأسر المصرية إلى مؤسسات تسعى إلى الربح وتحول التعليم إلى تجارة تخضع إلى مقاييس الربح والخسارة المادية وهو ما أشارت إليه أكثر من نصف حالات الدراسة (٢١ حالة) من الأسر ترى أن التعليم الجامعى الخاص

في مصر يهدف إلي الربح وتحقيق المكاسب المادية، حيث تقدم بعض حالات الدراسة لأبنائها قبل معرفة مجموع الثانوية العامة في كليات الطب والصيدلة والهندسة الخاصة لحجز مكان لأبنائها ودفع رسوم لهذا الحجز لاتسترد عند عدم التحاق الطالب بالكلية الخاصة، وهو ما ذكرته الحالة رقم (٤) "**بعد ما أبني انتهي من امتحان الثانوية العامة، وقبل ماتظهر النتيجة روحت حجزتله في أكثر من كليه خاصة علشان أضمن ليه مكان في أي جامعة قبل ما تكتمل الأعداد وما يدخلش الكلية اللي هو عايزها زى ما قالولي أصحابي وقرايبي، والكليات الخاصة بتفرض علينا دفع رسوم مابترجعش كلها لو متقبلش فيها**"، وتوضح الحالة رقم (٧) أن الطالب إذا تأخر عن دفع أحد المستويات الدراسية تتأخر نتيجته ولا يسجل بالمستوى الدراسى اللاحق حيث قالت "**لو مدفعتش فلوس المستوى الثانى في الكلية ماتظهرش نتيجة المستوى الأول ومايسجلش فى المستوى الثانى زى زملائه عشان الجامعات الخاصة نظامها اللى معاه فلوس ييجى يتعلم واللى ممعهوش ملوش تعليم ان شاالله يقعد السنة كلها في البيت**"، واتهمت الحالة رقم (٢٣) بعض أعضاء هيئة التدريس بقصد اخفاق بعض الطلاب فى المادة العلمية لدفع فلوس لإعادة امتحانها مرة أخرى ويتضح ذلك فى قولها "**أبني وأصحابه فى بعض الدكاترة بيخلوه مينجحش فى مادتهم عشان يدفعوا فلوس زيادة على المواد اللى سقطوا فيها عشان يمتحنوها فى الصيف**" بالرغم من أن جميع حالات الدراسة ترى أن الجامعات الخاصة هدفها الربح إلا أن هناك (٩ حالات) ترجع ارتفاع تكلفة التعليم فى الجامعات الخاصة لأن الدولة لا تدعم أصحاب الجامعات مادياً وتعتمد الجامعات الخاصة على مصروفات الطلاب لتطوير البنية التحتية والأجهزة التكنولوجية وتوفير مرتبات لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعات، وهو ما يتضح فى قول الحالة رقم (٣) "**سعر الجامعة الخاصة غالي عشان أصحابها اللى عملوها بفلوسهم والحكومة مبتساعدش الجامعة فى أى حاجة عشان يخفوا علينا شوية وكمان بيبقوا عايزين يكسبوا**" ويتضح مما سبق أن التعليم الجامعى الخاص من ضمن أهدافه توفير الربح المادى وتحقيق المكاسب المادية **وهو ما أشارت إليه دراسة (أبو العنين، ٢٠٢١)** حيث توصلت إلى تزايد النظرة الربحيه والاتجاة السلعي في قطاع التعليم الجامعي الخاص، ولذلك أصبح التعليم الجامعي الخاص أشبه بسلعة داخل سوق يحكمه قانون العرض والطلب.

ج- <u>التعليم الجامعى الخاص أفضل من الحكومي:</u>

لقد كانت الدولة المصرية واضحة في أسبابها التي وافقت من خلالها على دخول القطاع الخاص في مجال التعليم العالي في التسعينات، حيث كانت تري أن مشاركة رأس المال الخاص في تحمل عبء استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، والارتقاء بمستوي التعليم والبحث العلمي

في البلاد بوصفهم قضية أمن قومي، وأيضًا في إعداد الكوادر المؤهلة في المجالات كافة وربطها بإحتياجات الاقتصاد وسوق العمل، كما يخفف التعليم الجامعي الخاص من العبء البشري الذي تتحمله الدولة، وارتفاع اعداد مؤسسات التعليم العالى مما يزيد القدرة الاستيعابية لتلك المؤسسات، وبالتالى تخفيف الضغط عن الجامعات الحكومية، وهو ما أشارت إليه (١٣حالة) من عينة الدراسة، ويتضح ذلك فى قول الحالة (١٣) "**عندهم أجهزة وبيتدربوا كتير من أول يوم في الدراسة عكس الجامعات الحكومية علشان لما يتخرجوا يكون عندهم مهارات أكثر من خريجي الحكومة**"، ويظهر مما سبق أن ماتتحمله الأسر من تكلفة فى التعليم الخاص يستفيد به الأبناء بعد التخرج؛ حيث يكتسب الطلاب المهارات العلمية والعملية التى تؤهلهم لسوق العمل، **وهو ما يتفق مع دراسة (Xiao,& Selvaratnam. 2023)** التى توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين التعليم والإنفاق على تعليم أفراد الأسرة، مما يشير إلى أن زيادة الاستثمار في التعليم من قبل الأسر يسهم في زيادة اكتساب الطلاب للمهارات التعليمية والتدريبية التى تؤهلهم إلى سوق العمل، وهناك (٦ حالات) تظهر أن التعليم فى الجامعات الخاصة لا يختلف عن التعليم الحكومى فى المواد الدراسية وطرق التعليم والتدريب والاختلاف فى الجانب المادى فقط، بينما هناك (١١ حالة) ترى أن التعليم فى الجامعات الحكومية قديماً كان أفضل من الجامعات الخاصة وأنهم كآباء تعلموا فى الجامعات الحكومية وفي كليات نظرية وعملية تعليم جيد ساعدهم علي الحصول علي فرصة عمل، ويتضح ذلك فى قول الحالة (١٦) "**التعليم الحكومي زمان كان أفضل من الخاص و أحنا اتعلمنا واتخرجنا من كليات عادية واشتغلنا بعد الجامعة بشهادتنا والدكاترة اللى فيه شاطرين**".

ثانياً- العوامل والأسباب التي دفعت بعض الأسر المصرية إلي إلتحاق أبناءها بالتعليم الجامعي الخاص والمتمثل في الكليات الطبية والهندسية:

أ- حصول الأبناء علي فرصة عمل بعد التخرج:

ترى جميع حالات الدراسة أن التحاق الأبناء بالتعليم الجامعى الخاص بشكل عام والكليات الطبية والهندسية بشكل خاص توفر لخرجيها من الطلاب فرص عمل مناسبة، وتكون فرصتهم فى التوظيف أكبر من الكليات الأخرى التى يتخرج منها آلاف الطلاب سنوياً ولا يحصلون على فرص عمل مناسبة حيث يقول الحالة رقم (١٠) "**أنا دخلت أبني كلية طب علشان أضمن ليه مستقبل كويس، والدولة بتعينهم في المستشفيات بعد التخرج، وممكن يشتغل في المستشفيات الخاصة**

كمان جنب الحكومة و يفتح عيادة خاصة أو يسافر الخليج "، كما قالت الحالة (٤) "هيتخرج من من كلية الهندسة ويشتغل مع أبن عمه في المباني وياخد ٢٠ ألف جنية".

ويمكن تفسير ذلك من خلال نظرية رأس المال البشري: والتي ترى أن الأفراد تقوم باستثمارات كبيرة فى التعليم والتدريب والبرامج الدراسية لاغتنام فرص العمل، وتعزيز قدرة الموارد البشرية من خلال التعلم ورفع مخزون المهارات والمعرفة والخبرات وهو ما قامت به العديد من الأسر المصرية من الطبقة الوسطى فى استثمار أموالها فى تعليم أولادها بالجامعات الخاصة لتوفير فرص عمل لهم بعد التخرج.

ب-الفكر الاجتماعي المتوارث عند بعض الأسر أن هناك كليات قمه وكليات قاع:

لم تتغير نظرة الأسر عن الكليات واحتفاظهم بالفكر الثقافى التقليدى المتوارث حول تواجد كليات قمة وكليات قاع، على الرغم أن القمة يحققها الطالب في أي كلية يدخلها إلا أن الأسر ترى أن القمة فى الكليات الطبية والهندسية، وهو ما قام الآباء بنقله للأبناء لإقناعهم بالالتحاق بهذه الكليات وتحمل تكلفة المصروفات للحفاظ على هذا الفكر المتوارث، وهو ما أكدته جميع حالات الدراسة، ويروا أن من لم يستطيع دخول هذه الكليات فهو من وجه نظر البعض في القاع رغم أن التخصصات الأخري يمكن للطلاب أن يتميزوا فيها وتؤهلهم إلي القمة، كما تعتقد بعض الأسر أن سبب قمة هذه الكليات هى أنها تؤهلهم لسوق العمل وتوفر لهم عمل داخل البلد أو خارجها.

ج-الوجاهة الاجتماعية:

تُعرّف الوجاهة الاجتماعية بأنها مكانة الفرد في التسلسل الاجتماعي أو الترتيب الهرمي للطبقات الاجتماعية في المجتمع، وتعكس المكانة الاجتماعية مستوى القدرة والسلطة والتقدير الذي يحظى به الفرد في المجتمع، كما أنها تتأثر بعوامل متعددة مثل الثروة، والتعليم، والمهنة، والنسب، وهو ما اتفق عليه أكثر من نصف عينة الدراسة (١٩ حالة)، وأوضحته الحالة (٦) فى قولها" **مدخل أبني الكبير كلية الطب علشان يبقى زى الدكتور اللي في أول الشارع اللي قصادنا بني عماره لأبوه ومعاه عربية وعنده عيادة والناس بتقف تحجز فيها وبيستنوا دورهم بالساعات علي السلم بتاع العيادة**"، *كما قالت الحالة (٢٠)* "**دخلت ولادى كلية طب زي ولاد أخويا عشان يبقوا دكاترة زيهم، لأن ولاده كلهم دكاتره وشغالين ودايما أبوهم بيفتخر بتعليمهم في كل مكان يقعد فيه ويقول أنا تعبت وربيت عيالي أحسن تربية وربنا عوضني فيهم خير وبقوا دكاترة**"، كما تهتم بعض الأسر بكل صور الاحتفال بعد تخرج الأبن طبيب أو مهندس وشعورهم بالفخر والمكانة الاجتماعية فى المجتمع بعد تخرج أبناءهم من كليات القمة وهو ما اوضحته الحالة (٢٣) فى

قولها" **عايزه افرح بأبني وسندي قدام الناس بعد ما يتخرج من كلية الطب وقرايبي وحبايبي يعملوا بانر في أول البلد عندنا ويكتبوا مبروك تخرج الدكتور بتقدير ممتاز أو يهنوني علي صفحتي علي الفيس بوك ذي زمايلي اللي في المدرسة** "، كما ترى بعض الأمهات أن التعليم الجيد للبنات يساعد على اختيار أزواج أفضل وهو ما أوضحته الحالة (١٥) فى قولها "**أضحي وادفع فلوس لبنتي في الكلية الخاصة المهم عندي تبقي دكتورة صيدلانية ومش شرط تشتغل في المستشفي أو في الوحدة الصحية المهم تكتب أسمها علي أي صيدلية وتتجوز جوازه حلوة دكتور زميلها أو ظابط أو مهندس التعليم الحلو بيجيب عريس حلو**"، من خلال العرض التالي للحالات يتضح أن العديد من الأسر تهتم بالتباهي الاجتماعي دون النظر إلى قدرات الطالب وما يريده، وبالتالي أصبحت العملية التعليمية صورة من صور التباهي الاجتماعي في الوقت الراهن لدي العديد من الأسر المصرية وخاصة في ريف مصر.

د-الميراث الاجتماعي لمهنة الأب:

إن المستوى التعليمى للآباء يؤثر على اختيار أبنائهم لتخصصهم الدراسى فى التعليم الجامعى لأن الآباء يفضلوا التحاق أبنائهم بنفس التخصص لكى يساعدوا أبناءهم فى العملية الدراسية وبعد تخرجهم يحصلوا على نفس عمل والدهم دون التعرض لمشكلة البحث عن عمل فى أماكن مختلفة، كما يساعد الآباء أبنائهم فى اكتساب خبرتهم العملية وتدريبهم أثناء دراستهم لكى يصبحوا مؤهلين للعمل بعد التخرج مباشرة وهو ما قام به ثلاث حالات مع أبنائهم ليحصل الأبناء على مهنة والدهم، وهو ما أوضحته الحالة رقم (٣) "**أبوه دكتور وولاد عمه دكاتره طبيعي يطلع ذيهم**"، وفي قول الحالة (٩) "**أبوه مهندس هيشغله معاه بعد التخرج**"، **وهو ما يتفق مع دراسة (جابر، ٢٠٢٢)** حيث توصلت الدراسة إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للآباء كلما قابله ارتفاعاً ايجابياً في تدخل الآباء في اختيار نمط التعليم الذي يناسب قدرات أبنائهم التعليمية والثقافية والمادية.

ويمكن تفسير ذلك من خلال نظرية رأس المال البشري: التى تهتم بالاستثمار فى التعليم والتدريب والسعي وراء المكافآت والمنافع، لذلك تسعى الأسر في دخول أبناءهم كليات القمة والحصول علي فرصة عمل بعد التخرج والوجاهة الاجتماعية وميراث مهنة الآباء بعد تحملهم تكاليف التعليم الجامعى الخاص.

ثالثاً – الآثار الاقتصادية للتعليم الجامعي الخاص علي بعض الأسر المصرية:

تختلف قيمة المصروفات الدراسية التى تتحملها الأسر المصرية من جامعة إلى أخرى فأشارت حالات الدراسة إلى أن قيمة المصروفات الدراسية لكلية الصيدلة تتراوح من (٩٠ إلى ١٢٠ ألف جنية)، كما تتروح قيمة الكليات الطبية بين (١٢٠ إلى ١٨٠ ألف جنية)، وتتراوح مصروفات الكليات الهندسية من (٥٠ ألف إلى ٨٠ ألف جنية).

بالإضافة إلي تحمل الأسر المصرية مصروفات سكنية لأبنائها لبعد الجامعات الخاصة عن منطقة السكن فهناك أسر تتحمل من (١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنية)، حيث أشارت ٦ حالات أن السرير داخل الغرفة الواحدة بقيمة (١٥٠٠ جنية) شهريًا، بينما أوضحت خمسة حالات أن إيجار الغرفة (٢٠٠٠ جنية) شهريا، كما تتحمل الأسر أيضًا تكلفة الكتب الدراسية والكورسات والأدوات التى يعتمد عليها الأبناء فى الدراسة، وهذا أدى إلى تبعيات اقتصادية تتمثل فى:

أ. **التعليم الجامعي الخاص جعل العديد من الأسر المصرية المنتمية إلي الطبقة الوسطى تفقد مدخراتها:**

تقوم الأسر المصرية بالإدخار في مرحلة ما قبل دخول الأبناء إلى مرحلة التعليم الجامعي من خلال الاحتفاظ بجزء من المال لوقت الحاجة إليه في المستقبل ومواجهة الظروف الاستثنائية التي قد تمر بها الأسرة كتأمين مصروفات التعليم الجامعي وزواج الأبناء أو الانتفاع بهذه المدخرات في مرحلة الشيخوخة والتقاعد عن العمل، ولكن تعليم الأبناء وبالتحديد التعليم الخاص، قد جعل بعض هذه الأسر تفقد هذه المدخرات في تعليم أبناءها وهو ما أشارت إليه (١٧ حالة) حيث تقول الحالة رقم (٢) "**أحنا كنا عايشنا كويس جدا ودخلنا مكفينا وبندخل جمعيات وعملنا فلوس أنا وجوزي لكن بعد العيال ما دخلو الجامعة واحد في خاصة والثانية في الحكومية الفلوس بقت بتطير لغاية ما خلصت نهائيا وبندور علي حاجات ثانية علشان نكمل تعليمهم**"، وهناك بعض الأسر التى تقوم بوضع جزء من أموالها فى البنك والاستفادة من عائد هذه الأموال فى تعليم أولادها وهو ما يتضح فى قول الحالة رقم (٦) "**كان معانا فلوس محوشنها قبل ما العيال تدخل الجامعة الخاصة عاملنا شهادة استثمار بها والفلوس اللى بتيجى كلها من الشهادة بتتصرف علي الجامعة الخاصة ولسه محتاجين فلوس ثاني**"، **وهو ما توافق مع دراسة (Xiao,& Selvaratnam, 2023)** التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين التعليم والإنفاق على تعليم أفراد الأسرة، حيث

يعطى أولياء الأمور الأولوية للتعليم ويخصصون المزيد من الموارد المادية له لتحمل تكلفته الاقتصادية. وترى بعض الأسر أن التعليم الجامعى الخاص يؤثر اقتصادياً على الأسرة ويستهلك كل مواردها، وهو ما أشارت إليه الحالة رقم (١٩) فى قولها "**التعليم الخاص دا خراب بيوت والله لو محوش إيه وعندك طالب في التعليم الخاص وبنت عايزه تتجهز لياخدوا كل تحويشة عمرك ومش تكفيهم كمان**".

ب. **لجوء العديد من الأسر إلي الاستدانة والاقتراض:**

حيث تؤكد العديد من الأسر أنها لجأت إلي الاقتراض من أحد البنوك أو الأقارب أو من أحد الأصدقاء لتكملة مصروفات التعليم الجامعي الخاص لأبنائها، وهو ما أوضحته خمس حالات ويظهر فى قول الحالة رقم (٢٦) "**أنا بلجأ لأخويا اللي مسافر بره لما فلوسى ماتكفيش قسط الجامعة بيبعتلى فلوس أكمل القسط واسدده ليه علي مراحل، وأوقات بأخد من نسيبي هو كمان كان مسافر وعامل مشروع هنا بيسلفني لغاية ما يبقي معايا فلوس واسددهم ليه**"، وتلجأ الحالة رقم (١٦) إلى الاقتراض من البنك لدفع مصروفات الجامعة الخاصة، وهو ما أشارت إليه الحالة فى قولها "**عملت قرض من البنك بضمان الشهادة عشان أدفع لبنتى آخر سنة فى الدراسة عشان خلصت كل فلوسى على السنيين اللى فاتت وهى بتاخد مصاريف كتيرة قوى كمان فى الدراسة غير مصاريف الجامعة نفسها**".

ج. بيع ممتلكات الأسرة أو جزء منها:

نجد أن أغلب حالات الدراسة لديها بعض الممتلكات، وقد قامت بعض الأسر ببيع ممتلكاتها أو جزء منها لدفع مصروفات الجامعة الخاصة، فنجد أن أكثر من نصف عينة الدراسة كانت تمتلك أراضى زراعية أو سكنية وممتلكات أخرى تعتمد عليها الأسر لتحمل التكلفة الاقتصادية للجامعة الخاصة، فهناك أربعة حالات تبيع بعض من قطع الأراضى أو بيع أحد العقارات أو ذهب لسداد مصروفات الجامعة لأبنائهم وهو ما أكدته الحالة (١٩) بقولها "**أحنا كان عندنا ١١ قيراط بعنا قراطين ب١٥٠ ألف جنية واتصرفوا في سنة واحدة واحتجنا فلوس ثاني وأهلي وصحابي قالولي بدل ما كل سنة تبيعوا قراطين والارض تخلص ومش يبقي معاكوا حاجه ما تبيعوا كل الأرض علي بعضها وفلوسها تحطوها في البنك وكده هتبقوا حافظتوا علي الفلوس واللي بيطلع كل شهر تقدروا تعلموا به العيال**"، وقالت الحالة (١٠) "**كان عندنا شقة وبنأجرها بس الايجار مايكفيش حاجة بعناها وحطينا فلوسها فى البنك علشان نعلم العيال**".

د. **البحث عن عمل آخر:**

لقد لجأت بعض الأسر في حالات الدراسة للبحث عن عمل آخر، وعمل مشروعات تجارية لتحمل تكلفة التعليم الجامعي الخاص للأبناء، وهو ما قام به أربعة حالات من عينة الدراسة ويتضح ذلك فى قول الحالة (٥) "**وزعنا الميراث وأخدته وعملت محل بهارات بجانب شغلي في الحكومة والحمد الله بيكسب علي الجمعيات اللي بنعملها وبندفع مصاريف الجامعة**"، وقالت الحالة (٢٤) "**دخلت شريك مع قريبى فى محل أدوات منزلية والحمد لله ساعدنى فى مصاريف الجامعة بتاعت بناتى**".

رابعًا: الآثار الاجتماعية للتعليم الخاص الجامعي علي بعض الأسر المصرية:

أ- تزايد الخلافات الأسرية بين الزوجين:

تتأثر الحياة الأسرية بين الزوجين بعد التحاق أحد الأبناء بالتعليم الخاص الجامعى، ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة الجامعات الخاصة وارتفاع المصروفات الدراسية والسكنية للطلاب المغتربين عن أسرهم، وهو ما أشارت إليه (١٢ حالة) من حالات الدراسة وتؤكده الحالة رقم (٤) فى قولها "**أول ما أبنى دخل الكلية الخاصة وجوزي كل يوم خميس وجمعة بيتعصب وبيعلي صوته علشان بطلب منه فلوس علشان أجيب فراخ ولحمه علشان أعمل أكل للولد يكفيه طوال الاسبوع ذي زمايله اللي معاه في السكن**"، ويحمل بعض الآباء على الأمهات تكلفة الأدوات الدراسية والسكنية والغذائية للأبناء ويكتفِ بالمشاركة فى مصروفات الجامعة؛ مما يسبب مشكلات بين الزوجين تؤثر على علاقتهم الزوجية وهو ما أكدته ثمان حالات من عينة الدراسة، ويتضح ذلك فى قول الحالة رقم (٢٠) حيث قالت "**جوزي كل ما يعرف أن الولاد عايزين فلوس علشان هيسافروا بكره الصبح يدخل الاوضة ويقفل علي نفسه الباب ويقول ماحدش يصحني ولايكلمني أنا تعبان أقوله الولاد عايزين فلوس يقولي اتصرفي من معاكي الفلوس اللي معايا خلصت ويشد معايا في الكلام ويخاصمني لغاية ما العيال تروح الكلية وبعدها يكلمني عادي ولاكإن حاجه حصلت**".

ويعتقد بعض الآباء تحملهم لمصروفات الجامعة الخاصة فقط، ولكن يكتشف الآباء تحملهم لمصروفات أخرى مرتفعة كمصروفات اغتراب أبنائهم عن المنزل لبعد الجامعة عن المنزل ومصروفات الأدوات الدراسية التى تسحب كل دخل الأسرة؛ وتسبب مشكلات زوجية بسبب تلك المصروفات وهو ما أوضحته ستة حالات وأكدته الحالة (٢٨) بقولها: "**جوزي بيعمل معايا مشاكل كل شهر كل ما أطلب منه ٥٠٠٠ جنية علشان الإيجار والنت والكهرباء لسكن أبني ومصروفه**

الشهرى يعلي صوته ويفضحنا ويقول أنا فاتح بيتين؛ بيعتبر فلوس سكن أبني ومصروفاته بيت ثاني ودايما يقول لينا الجمل دي لغاية ما حفظناها أعمل ايه ابيع هدومي علشان اصرف عليكوا دا أنا لو قاعد علي بنك كان خلص"، وهو ما يتفق مع دراسة (Gunawardena, et al, 2019) في أن العوامل التي تؤثر على تكلفة التعليم الجامعي الخاص في سريلانكا هى التكاليف الأكاديمية بشكل كامل بمجال الدراسة وطول البرنامج، و التكاليف غير الأكاديمية (تكلفة التدريب والسفر والتنقل والطعام والملابس والاتصالات وغيرها).

كما تحدث خلافات بين الزوجين بسبب رغبة أحدهم بيع الآخر لممتلكاته لتحمل مصروفات الجامعة الخاصة على الرغم من اتفاق الزوجين على التحاق الأبناء بالجامعة الخاصة وهو ما أوضحته أربع حالات وأشارت إليه الحالة (١٧) فى قولها "**جوزى عايزنى أبيع ورثى عشان أصرف على جامعة الولد وهو معاه فلوس يدفعها بس مصمم أبيع الأرض وأطالب أخواتى بالميراث عشان أدفع للجامعة مع أن هو اللى قال ندخله جامعة خاصة عشان يبقى مهندس**".

ب-حدوث خلافات مابين الآبناء والأباء:

قد تحدث فجوة ومشكلات بين الآباء والأبناء بعد التحاق الأبناء بالتعليم الجامعى الخاص بسبب عدم إدراك الأبناء لتضحيات الآباء لتحمل تكلفة الجامعة الخاصة التى تؤثر على جميع أفراد الأسرة، ويرجع سبب الخلاف لرغبة الأبناء لمصروفات إضافية بشكل مستمر غير مصروفات الجامعة، ورغبتهم فى اقتناء أفضل الملابس والهواتف المحمولة مثل أصدقائهم ومقارنة حياتهم الاجتماعية بحياة أصدقائهم، وهو ما يسبب مشكلات بين الآباء والأبناء، وقد أشار إلى ذلك نصف عينة الدراسة (١٥ حالة)، ويحدث خلاف بين الآباء والأبناء بسبب عدم تقدير الأبناء للمصروفات التى يتحملها الوالدين ويتضح ذلك فى قول الحالة (٨) "**أبني دايما بيشد معايا في الكلام أو يخاصمنى كل ما ييجي من الكلية علشان عايز فلوس يروح الكافتيريا ويسهر مع صحابه مش مقدر أي حاجة وعايز فلوس بإستمرار ومش همه معايا فلوس ولاحاسس بالمصاريف اللي بندفعها للكلية**"، كما يرغب الأبناء لاقتناء أفضل الملابس مثل أصدقائهم بالجامعة، وهو ما أتضح فى قول الحالة (١٢) "**بنتي دايما معترضه علي كل حاجة وعايزة تشتري كل شهر لبس زي زمايلها وعندها لبس كتير فى الدولاب مش مكفيها اللبس اللي اشترته وبقولها حرام عليكي مش كفايه تعليمك الخاص تقول انتي مش بتشوفي زمايلي كل يوم بيلبسوا طقم جديد وبيصرفوا ايه وبيطلبوا دليفري مش الأكل اللي أنتِ بتديه ليا يكفيني طول الأسبوع**"، وقد يرجع ذلك إلي تنوع المستوى الاقتصادى بين الأسر المصرية، ويتحمل أبناء الطبقة الوسطى أعباء وتكاليف مادية

لحصول أبنائهم علي تعليم جيد، وقد يحدث فجوة بين الآباء والأبناء فى الطبقة الوسطى بسبب رغبة الأبناء تحمل الأسر تكاليف مادية إضافية، وذلك لرغبتهم فى تقليد أسلوب حياة الطبقة العليا وخاصة فى المأكل والملبس.

ومتابعة الآباء للأبناء مسئولية مشتركة بين الوالدين وليست مسئولية الأم وحدها، فمشاركة الأب ضرورية ومفيدة للأبناء، وذلك للتعرف على سلوكياتهم والاطمئنان عليهم والخوف من قيامهم بسلوكيات خاطئة كتجربة المواد المخدرة فى الجامعة وخاصة أنهم فى مرحلة عمرية تشعر الوالدين بالقلق المستمر على أبنائهم، وهو ما أكدته (٣حالات) من عينة الدراسة ويتضح ذلك فى قول الحالة (١٧) "**خايفة على أبنى لحد يعزم عليه من زمايله بمخدرات ويجربها بعد اللى بنسمعه وبنشوفه، أبنى مربياه كويس بس أصحاب السوء كتير**"، وتشعر الأمهات خاصة بالقلق على الأبناء بشكل مستمر مما يدفع الأبناء لاعتقاد أن الأمهات ترغب فى السيطرة عليهم والتحكم فيهم مما يدفع الأبناء للاندفاع والعصبية فى بعض الأوقات وإدراكهم أن والدتهم ترغب فى معرفة كل تفاصيل حياتهم اليومية، ويتضح ذلك فى قول الحالة (١) "**بتصل علي أبني علشان اتطمن عليه باستمرار لغاية بالليل مش برتاح ولا بعرف أنام اللي ما بسمع صوته وهو بقي مش بيرد عليا كتير ولم بيرد بيقولي في ايه ياماما هو أنا عيل صغير تايه في الشارع ويقولي سلام ويقفل السكة**"، وقد يتحمل آباء الطبقة الوسطى تكاليف الجامعات الخاصة وتأمين حياة أبنائهم الاجتماعية والاقتصادية، حيث يسافر أحد الوالدين خارج البلاد أو كلاهما لمحاولة توفير معيشة أفضل لأبنائهم، بينما فى بعض الأوقات يتأثر الأبناء بسفر الآباء ويحدث فجوة بينهم لتباعد المسافات بين الآباء والأبناء، وقد يؤثر ذلك سلبًا على سلوكيات الأبناء وقد يحدث خلافات أسرية نتيجة تحمل أحد الوالدين مسئولية الأبناء وخاصة أنهم فى مرحلة المراهقة التى تعتبر من أخطر المراحل العمرية التى يمر بها الأبناء، ويفقد بعض الأبناء المتابعة والاهتمام من قبل الوالدين لإنشغالهم، وهو ما حدث مع حالتين من عينة الدراسة، وقد يتضح فى قول الحالة (١٤) "**جوزى بيبقى مسافر طول السنة وبعيد عن البيت والأولاد عشان يوفر لهم حياة كويسة وبيتابعهم على قد ما يقدر وأنا معاهم هنا بس أوقات مبقتش أقدر عليهم لوحدى**"، وقد يفقد بعض الوالدين السيطرة على أحد الأبناء نتيجة سفرهم خارج البلاد فى السنوات الأولى لدراسته فى الجامعة الخاصة بمصر، وهو ما أشارت إليه الحالة (٢٩) فى قولها "**أبنى نزل مصر من سنتين الأول عشان يدخل الجامعة وكنت بتابعه أنا وأخواتى ومن ساعة مانزلت مصر بأخته عشان تدخل الجامعة وهو متغير ومبقتش أعرف حاجة عنه وكل اللى بينا عايز فلوس وقلقانة عليه قوى**".

ويحدث فى بعض الأوقات مشكلات بين الأخوات بسبب التحاق أحد الأبناء بالتعليم الخاص، وتحمل الأسرة مصروفاته الدراسية والتحاق الآخر بالتعليم الحكومى، فقد يزداد الأبن الملتحق بالتعليم الحكومى فى طلباته ورغباته للحصول على نفس التكلفة مثل أخوته بالتعليم الخاص الجامعى، وهو ما أشارت إليه (١٠ حالات) عينة الدراسة، وقد قالت الحالة (١١) "**أبني اللي في كلية تجارة طلب مني ايفون ب٤٠ ألف جنيه رفضت تليفون ايه اللي هدفع فيه الرقم ده بهدل الدنيا وشد معانا وقالنا امال لو بتعلم خاص كنتوا عملتوا ايه وقالنا نفس الفلوس اللي بتدفعوها لأخويا تدفعوها ليا وعلشان ما يشدش مع أخوه ويحصل مشاكل في البيت جبناله التليفون بالتقسيط**"، كما يطلب بعض الأخوه وخاصة الأسر التي توفي فيها رب الأسرة بخصم التكاليف المادية التي تدفعها الأسرة للطالب الملتحق بالتعليم الخاص من ميراثه وقد يحدث فى بعض الأوقات خلافات بين الأخوات بسبب ذلك، وهو ما حدث مع الحالة (٣٠) ويتضح فى قولها" "**أبني اللي متخرج دايما يشيد مع أخوه ومعايا ويقولي كل الفلوس اللي اتصرفت عليه هحاسبه عليها واخصمها من ميراثه**".

كما يدفع دخول أحد الأبناء التعليم الجامعى الخاص إلي دخول الأبناء الآخرين نفس التعليم، في حالة عدم الحصول علي مجموع في الثانوية العامة وخاصة لو كانت الأبنة الأولي هى التى التحقت فى البداية بالتعليم الخاص، ومايليها ذكر فتفضل الأسرة التحاقه أيضًا بكلية خاصة وتوفير مستوى دراسى جيد له يؤهله لسوق العمل، وخاصة أن الأسرة المصرية تهتم بتعليم الذكور أكثر من الإناث، لأن الذكور سوف يصبحوا مسئولين عن أسرهم في المستقبل، بينما الإناث مسئولة من زوجها ووالدها، وهو ما اتفق عليه ثلاثة حالات من عينة الدراسة وأكدته الحالة رقم (٣) بقولها "**بنتي كان مستواها متوسط وقولت أدخلها تعليم خاص وأخوها كان شاطر بيطلع من الأوائل بس ما جبش مجموع في الثانوية العامة يدخله الكلية اللي هو عايزها، كمان عشان يبقوا زى بعض مش معقولة أعلم البنت واسيب الوالد هو الاساس برضوا**"، وقد يرغم بعض الأبناء أسرهم علي دخول التعليم الجامعى الخاص أسوة بأخواتهم وهو ما أشارت إليه الحالة (٦) بقولها "**أبني الصغير لما ماجبش مجموع في الثانوية العامة قالنا أنا هدخل خاص زي أخويا واحنا ظروفنا مش هنقدر على مصاريف الاتنين وبيصرفوا فلوس كتير وقت الدراسة، وصمم على كده وأخوه كان شاطر فعلا واتظلم في الثانوية العامة وملتزم فى الجامعة ولم رفضنا قالنا لكلنا نبقي في تعليم خاص لتنقلوه معايا في التعليم الحكومي فأضطرينا ندخله خاص ونبيع كل اللي ورانا واللي قدامنا**"، وقد يفضل بعض الآباء توفير أفضل تعليم لأبنائهم خاصة الآباء الذين لديهم أبناء إناث فقط، فيحاول الآباء الحفاظ على مستقبلهم وتوفير كل سبل الراحة والاهتمام بهم حتى تشعر

الإناث بالأمان بعد وفاة والدها، وهو ما يتضح فى قول الحالة (٢٤) "**بناتي وزوجتي كانوا دايما في خلافات ومشاكل معايا وبنتي قالتلي أنا هتعلم زي أختي في تعليم خاص و مجابتش مجموع الكليات الخاصة هنا في مصر واضطريت ادخلها خاص في الأردن واتحمل سفرها عشان قعدوا يقولولي أحنا بنات ومش لينا أخ ولد هتسيب الأرض لمين بيعها وعلمنا وأنا كل سنة ببيع فيها وبعلمهم الشهادة أحسن من الارض**".

ج- العلاقات مع الأقارب:

يعتبر التواصل مع الأهل والاقارب من الواجبات الدينية و الإجتماعية التي يجب على كل إنسان أن يحرص عليها، وخاصة التواصل مع الأم والأب في حالة تواجدهم أو الأخوة، إلا أنّ الضغوط الاقتصادية وزيادة الأعباء المادية التي يفرضها التعليم الجامعي الخاص على بعض الأسر المصرية، قد يؤثر على بعض العلاقات مع الأخوات والأقارب، على الرغم من أنهم يعتبرون السند الأول الذي يلجأ إليه العديد من أرباب الأسر في حالة أزماتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو النفسية، إلا أن اللجوء إليهم فى بعض الأوقات قد يؤدي إلي ضعف أو انقطاع العلاقات وخصوصاً اذا كان مرتبط بطلب بعض الأموال أو طلب ميراث مشترك أو بيع ممتلكات بين الأخوة، وهو ما أشارت إليه (٧حالات) من عينة الدراسة، حيث تأثرت العلاقة بين الأخوات عند طلب الأخت ميراثها فى الأرض من أخوها ورغبتها فى بيع الأرض لتعليم أبنها وعند معرفة الأخ بذلك رفض البيع وقلل من قيمة الأرض للحصول عليها بأقل سعر دون تفكر في أن ذلك يؤثر على علاقته مع أخته، وهو ما اوضحته الحالة (٢٧) قى قولها "**لجأت لبيع ستة قراريط من ميراثى من أبوي لتعليم أبنى فعرض أخى مبلغ قليل قوى عن سعر الأرض الحقيقى فرفضت، وعرضتها للبيع على أهل القرية طرد المشترين على الرغم من أنهم عرضوا سعر أعلى بكتير منه بس أمي قالتلى بيعيها لأخوكى عشان مفيش غريب يدخل الأرض وبعتهاله بس مش مسمحاه ولا قادرة أسامح أمى وبقالى سنتين مبنزلش البلد ولا بكلمهم**".

وتقول حالة أخري رقم (٢٣) "**أضطريت أبيع سلسلة ذهب لاستكمال مصروفات الجامعة لأبني وقولت لأختي علشان نروح نبيعها عند الصايغ وهي اشترتها وقالتلي بدل ما تخسري مصنعيه وبعدها الذهب زاد الضعف وهي الحمد الله جوزها مسافر بره ومعاهم فلوس بدل ما كانت تاخد دهبي كانت سلفتني وكنت سددت لها المبلغ وكل أما نروح عند ماما افكرها أنها كسبت في ذهبي فحصل مشكله مابينا وقالتلي أنا بعت السلسلة اللي اشترتها منك ومبقناش نتكلم بعض زى الأول**".

وقد تنقطع العلاقات القرابية بسبب الزوج وتدخله فى طلب ميراث زوجته لتحملها تكلفة التعليم الخاص للأبناء وهو ما قالته الحالة (٢٠) "**جوزي بعد ما أبني الثاني مجبش مجموع في الثانوية العامة طردني وقالي روحي هاتي ميراثك من أهلك، أنتي سايبه الأرض لأخوكي يأكل فيها وأمي كانت رافضه توزيع الميراث الا بعد ما تموت، وقالي ياتجيبى الميراث وتعلميه زى أخوه يالطلاق، فأمي قالت لأخويا أديها الميراث ومنعتنى من دخول البيت أنا وزوجى وعيالى وانقطعت علاقتي بأهلي بسببه**".

د-العلاقة مع الأصدقاء والجيران:

يُعتبر الأصدقاء والجيران من المصادر الاجتماعية التي يلجأ إليها الأفراد لطلب المساعدة الماديه أو المؤازرة فهم محل ثقة لدي بعض الأسر، وقد يوفروا الدعم الاجتماعي الذي يسهم في التخفيف من الإحساس بالقلق والحزن الناتج عن التكلفة الاقتصادية للتعليم الخاص، ويساعد الأصدقاء فى تشجيع بعض الأسر علي الصبر وتحمل الضغوط التى يتعرض لها الوالدين بعد التحاق أحد الأبناء بالتعليم الخاص وهو ما أكده أكثر من نصف عينة الدراسة، بينما قد تتعرض بعض الأسر للصدمة فى أصدقائهم وجيرانهم عند طلب اقتراض مبلغ مالى منهم وهو ما حدث مع الحالة (١٠) ويتضح فى قولها "**طلبت من زميلي فلوس سلف وهسددهاله قالي مش معايا علي الرغم أنه كان مسافر ومعاه فلوس وقالي والله لو تعرف حد بيسلف فلوس اليومين دول قولي علشان يسلفنا أحنا الأثنين ومن بعدها قطعت علاقتى به**"، وقالت أيضًا الحالة (٢٠) "**لجأءت إلي جارتى عشان أخذ مبلغ من المال لاستكمال مصروفات أبني الصغير في الكلية قالتلي منين اللي جاي علي قد اللي رايح وهي مش عندها حد تصرف عليه وولادها كلهم متجوزين وبيبعتوا لها فلوس مع أن فى جوازة بنتها سلفتها الفلوس اللى محتاجاها وكانت بتسددنى بعد ما طلبتها منها بكتير**"، ويمكن تفسير ذلك من وجهة نظر الباحثة في أن العديد من الأسر حالياً تتعرض إلي ضغوط مادية بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة الناتج عن التعويم والتضخم الجامح في المجتمع المصري، وبالتالي لايوجد لديهم فائض من المال لمساندة الأسر لبعضها البعض.

كما تفتقد بعض الأسر أيضاً للمساندة المعنوية من الأصدقاء والجيران للتخفيف من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية لتعليم أبنائهم بالجامعات الخاصة، ورؤية بعض الأفراد أن ذلك نوع من أنواع الإسراف المادى، وهو ما حدث مع ستة حالات من حالات الدراسة، ومنهم الحالة (٢٠) التى قالت "**لما أشتكي لجارتي وأقولها ولادي بيصرفوا كثير ومش ملاحقين علي تعليمهم بدل ما تقولي ربنا يعينكوا علي اللي انتو فيه، تقولي أنتم غلطتوا لما دخلتوهم خاص والمثل بيقول علي قد لحافك مد رجليك ما كانوا دخلوا كليات حكومية وسافروا بره وجابوا دولارات زى اللى بيسافروا ولا**

هو الرزق والغني في الطب والهندسة"، كما قالت الحالة رقم (٢٢)"**لما اتكلم مع جارتي علشان تخفف عليا الضغط اللى أنا فيه تقولي وهو ايه اللي هتستفيدوه من ولادكوا علشان تدفعوا الفلوس دي كلها، وتبيعوا ليهم أملاككم محدش بيفتكر أبوه وأمه بعد الجواز ولو افتكروكوا حتي وظيفتهم مش هتعوض الفلوس اللي اتصرفت عليهم دى كلها**"، كما يرى بعض الجيران والأصدقاء عدم دفع تكلفة الجامعات الخاصة والاستفادة بمصروفاتها فى إقامة مشروع يساعد الأبناء أو فى استخدامها فى جهاز البنت للزواج لرؤيتهم أنه ليس من الضرورى التحاق الأبناء بالتعليم الخاص ودخولهم الكلية التى تناسب مجموعهم فى الثانوية العامة، وهو ما أشارت إلي ثلاثة حالات ويتضح فى قول الحالة (١٢) "**دايما زمايلي وجيراني بيعاتبوني علي أني دخلت بنتى خاص ويقولولي انتي هتعلميها خاص وهتجيبي منين تجهزيها، وبعدين هتعلميها وتديها لراجل غريب ما كانت دخلت أي كلية زى كل البنات واتجوزت وخلاص هي راجل هيفتح بيت علشان تصرفي كل فلوسك عليها**".

هـ- المناسبات الاجتماعية:

تميل الأسر المصرية فى الطبقة المتوسطة بعد تحمل مصروفات التعليم الجامعي الخاص التقليل من المشاركة فى المناسبات الاجتماعية كالأفراح وأعياد الميلاد، وهو ما أشارت إليه خمسة حالات من عينة الدراسة، كما تكتفى الحالة (٢٨) بدفع جزء من المال فى الأفراح وعدم الاشتراك فى باقى صور المجاملات التى تتطلب مبالغ كثيرة من المال، ويتضح فى قولها "**عندنا عادة في البلد بعد زواج البنت بنقسم علي بعضنا كل يوم واحد من اعمامها يروح للعروسة معاه صينية العروسة فيها ديك رومي ورز وبط ولحمه وشاي وسكر ومكرونة وفاكهة وشوال رز للعروسة وعشر بطات لأم العريس وكمان بنقط العريس والعروسة بعد ما أبني دخل خاص اكتفيت بالنقوط بس لأني يدوب أدفع الفلوس اللى معايا لأبنى**".

وتعمل بعض الأسر على تقليل تجهيزات الجواز وتجاهل بعضها مثل تقليل القيام ببعض الاحتفالات الكبيرة والاكتفاء بالاحتفال بشكل مصغر لخفض تكلفة الاحتفالات، وهو ما قامت به الحالة (٢٥) ويتفق مع قولها "**بنتي لما اتخطبت معملناش حفلة خطوبة وأكل خلتها تلبس الشبكة في محل الذهب علشان الفلوس اللي معانا يدوب تدفعها للكلية وبعدين هجوزها قبل ما تخلص تعليمها علشان جوزها يشيل سنة في التعليم الخاص**"، كما تقلل بعض الأسر من شراء بعض الأشياء غير الاساسية لجواز بناتهم والاكتفاء بالأشياء الأساسية، وهو ما قالته الحالة (٨) "**قللت في جهاز بنتي ومش جبتلها ذي قرايبي واكتفيت باللي هتستخدمه بس دا أحنا بعنا الأرض علشان نجهزها ونعلم أخوها**".

وقد تتجاهل بعض الأسر الاحتفال بأعياد الميلاد في المنزل، والتقليل من السفر والخروج للترفية خارج المنزل وعدم طلب أكل جاهز إلا للضرورة القصوى ويكون طعام غير مكلف للأسرة وذلك لتوفير أكبر قدر من الأموال لدفع مصروفات التعليم الجامعى الخاص، وهو ما أشارت إليه حالتين، ويتضح فى قول الحالة (٢٧) "**كنا الأول نعمل تورته للأولاد ونجيب مخبوزات وحاجة ساقعه ونجيب هدية لكل واحد في عيد ميلاده ويعزموا صحابهم وأقاربهم بعد ما دخل أبني خاص بقينا نطنش ولما يطلبوا مننا نعمل عيد ميلاد نقولهم المشايخ في التليفزيون قالوا الاحتفال بأعياد الميلاد حرام**".

سادسًا: مقترحات الأسر للتغلب علي الآثار الاجتماعية السلبية للتعليم الجامعى الخاص:

تقترح بعض الأسر تخفيف تكلفة التعليم الخاص من خلال تقسيم المصروفات إلى عدد من الأقساط التى تستطيع الأسر تحملها ودفعها، لأن هناك بعض الجامعات لا تقبل بتقسيط المصروفات، كما يحدث فى بعض الجامعات أنها تقبل فى تقسيط المصروفات إلى أربع مراحل.

كما تطلب الأسر عند تأخر الأبناء عن دفع جزء من المصروفات لا تحجب الجامعة الخاصة نتيجته أو تمنعه عن أداء الامتحان للحفاظ على نفسية الطالب أمام زملائه فى الجامعة وهو ما حدث مع الحالة (٣٠)" **اتأخرت مرة عن دفع قسط للجامعة، الجامعة هددت أبنى قبل الامتحان أنهم مش هيدخلوه الأمتحان وكان موقف محرج له أمام زملائه**"، كما قالت الحالة (١٩)" **مرة اتأخرت عن دفع قسط لأبنى اكتشفت أنهم حجبوا نتيجته وقالوا لما تدفع المصروفات تعرف النتيجة**".

وتتطالب بعض الأسر بتدخل الحكومة لتقليل مصروفات الجامعة الخاصة لكى تستطيع الأسر تحمل التكلفة الاقتصادية للتعليم الخاص الجامعى، وهو ما يتضح فى قول الحالة (٧)" **الحكومة هى اللى هتقدر على الجامعات الخاصة وتخليهم ينزلوا المصاريف شوية**".

ضرورة شعور الأبناء بالآباء من خلال تخفيف الأبناء من متطلباتهم غير الأساسية التى تكلف الوالدين مبالغ كثيرة تؤثر عليهم فى إدخار مصروفات الجامعة الخاصة، ومن هذه المتطلبات طلب الملابس غير الضرورية والأطعمة المكلفة والغير صحية والتي تشكل عبء على الأسر، وهو ما يتضح فى قول الحالة (١٢) "**بنتى دايما بتطلب لبس جديد باستمرار زى أصحابها وعلى طول عايزة تجيب دليفرى وأوقات مبيبقاش معانا للحاجات دى.**

اهتمام الأقارب والأصدقاء بالضغوط التى تقع على الأسرة المصرية جراء التحاق أحد أبنائهم بالتعليم الجامعي الخاص، ومحاولة التخفيف عنهم من خلال المشاركة المعنوية والمشاركة المادية والتسهيل فى الإجراءات عند طلب أحد الأخوة ميراثه دون الرغبة فى التحكم به للحصول على الميراث بأقل سعر وهو ما يسبب مشكلات بين الأخوة مع مرور الوقت.

ضرورة شعور أصحاب السكن الجامعى بالأسر المصرية وعدم رفع قيمة السكن باستمرار وزيادة الضغط على الأسر لمعرفتهم أن الأسر المصرية تحتاج هذا السكن لأبنائها وضرورة وضع مبلغ محدد فى مقدرة الأسر المصرية؛ حتى تتمكن الأسر من دفع ايجار السكن الجامعى بدون ضغوط.

حادي عشر – نتائج البحث:

- أوضحت معظم حالات الدراسة من الأسر المصرية على أن التعليم الجامعى الخاص فى مصر والمتمثل فى كليات الطب والصيدلة والهندسة يلبى طموح ورغبات الأسر المصرية والأبناء في دخول الكليات التي يريدون الالتحاق بها فى حالة عدم حصول أبنائهم على مجموع هذه الكليات فى الثانوية العامة، **وهو ما أكدته القضية النظرية الأولي:** يتشابه رأس المال البشرى مع رأس المال المادي وذلك بالاستثمار في الأفراد وهو ما تقوم به الأسر من خلال استثمار أموالها في تعليم الأبناء.
- ترى أكثر من نصف عينة الدراسة من الأسر المصرية أن مؤسسات التعليم الجامعي الخاص فى مصر هى مشروعات استثمارية تهدف إلى الربح، وذلك لأنها تفرض رسوم دراسية لاتسترد في حالة عدم استكمال الأبناء في بعض هذه الكليات، كما أن بعض هذه المؤسسات التعليمية تمنع الطلاب من استكمال دراستهم الجامعية وتحجب نتيجتهم فى حالة التأخر عن دفع المصروفات.
- تباينت آراء الأسر المصرية حول أنماط التعليم فى مصر، فالبعض يرى أن التعليم الخاص فى مصر أفضل من التعليم الحكومى، وذلك لما توفره الجامعات الخاصة من تدريب وتأهيل على أحدث الأجهزة، وبالتالى يصبح خريجي هذه الجامعات أكثر مهارة وكفاءة عن أمثالهم الذين تلقوا تعليمًا حكومياً، كما أنها توفر لهم بعثات إلى دول أوروبية فى حالة تميزهم دراسياً، كما ترى بعض الحالات أن التعليم الحكومى لايختلف عن التعليم الخاص، **وهو ما أكدته القضية النظرية الثانية:** تهتم الجامعات الخاصة بتنمية رأس المال البشري (تعليم الأبناء) وتوفير بيئة تعليمية جيدة ومستحدث تكنولوجياً في مقابل التكلفة التي تدفعها الأسر للأبناء.

- تمثّلت العوامل والاسباب التي دفعت الأسر المصرية إلي التحاق أبناءها بالتعليم الخاص هو الحصول علي فرصة عمل بعد التخرج، وفي الفكر الثقافى التقليدى المتوارث لدي العديد من الأسر في تواجد كليات قمة وكليات قاع، وتحقيق الوجاهة الاجتماعية في المهنة والثروة والزواج في المستقبل، ويرجع ذلك التفكير الثقافي المتوارث إلي الانعزال التام بين الجامعة وسوق العمل، والذي دفع العديد من الأسر في المجتمع المصري إلي التفكير في الوصول إلى مكانة اجتماعية واقتصادية مرموقة ومضمونة، لا يتحقق إلي عن طريق الالتحاق بكليات القمة، التي توفر فرص عمل للأبناء داخل مصر و خارجها، **وهو ما أكدته القضية النظرية الخامسة:** رغبة الأسر المصرية فى عدم فقد الفرص الاقتصادية والاجتماعية يدفعهم لدخول الأبناء إلى الجامعات الخاصة لتحقيق آمالهم فى التعليم الجامعي الخاص وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأسرة والأبناء.
- يفضل بعض الآباء التحاق أبنائهم بنفس تخصصهم، لكى يساعد الأب أبنه فى الحصول علي عمل والده دون التعرض لمشكلة البحث عن عمل فى أماكن مختلفة، كما يساعد الآباء أبنائهم فى اكتساب الخبرات العملية لهم، **وهو ما أكدته القضية النظرية الثامنة وفحواها:** يحقق استثمار الأسر في التعليم الجامعي الخاص الميراث الاجتماعي بين الآباء والأبناء من خلال إدخال الأبناء نفس تخصصات الآباء.
- أوضحت نتائج الدراسة أن الآثار الاقتصادية للتعليم الجامعي الخاص علي الأسر المصرية تمثلت في: فقدان بعض الأسر لمدخراتها التي كانت محتفظة بها للمستقبل والتي كانت مقسمة للانتفاع بها في تعليم الأبناء وتزويجهم أو الاستفادة منها في مرحلة الشيخوخة والتي تم انفاقها علي التعليم الجامعي الخاص فقط، وقد لجاءت بعض الأسر إلي الاستدانة من الأقارب والأصدقاء أو الاقتراض من البنوك لتكملة مصروفات الأبناء.
- كشفت نتائج الدراسة أن بعض الأسر المصرية قامت ببيع جزء من ممتلكاتها لدفع مصروفات التعليم الجامعي الخاص، بينما لجأءت العديد من الأسر إلي بيع ممتلكاتهم ووضعها في شهادة استثمار في البنك للاستفادة من العائد المقدم منها لتعليم الأبناء والاحتفاظ برأس المال، كما لجأءت بعض الأسر إلي البحث عن عمل آخر بجانب العمل الحكومي لتحمل تكلفة التعليم الخاص، **وهو ما أكدته القضية النظرية الثالثة:** تري الأسر المصرية أن تعليم أبناءها استثمار ذو عائد مستقبلي أفضل ومعوض من ترك نقود أو ممتلكات لهم، ولذلك فهي تقوم بإنفاق أغلب مدخراتها أو بيع ممتلكاتها من أجل حصول أبناءها علي تعليم يؤهلهم لسوق العمل.

- أوضحت نتائج الدراسة تزايد الخلافات الأسرية بين الزوجين بسبب المصروفات السكنية والغذائية للأبناء، أو رغبة الآباء تحمل الأمهات تكلفة الأدوات الدراسية والسكنية والغذائية للأبناء والاكتفاء بمصروفات الجامعة، أو رغبة أحدهم بيع الآخر لممتلكاته لتحمل مصروفات الجامعة الخاصة، مما يسبب حدوث مشكلات بين الزوجين.
- حدوث خلافات بين الآباء والأبناء بسبب رغبة الأبناء في الحصول علي مصروفات إضافية بشكل مستمر غير مصروفات الجامعة، ورغبتهم فى اقتناء أفضل الملابس والهواتف المحمولة مثل أصدقائهم ومقارنة حياتهم بحياة أصدقائهم الأعلي منهم في المستوي الاقتصادي، كما يحدث خلافات بين الآباء والأبناء بسبب وجود أبناء في التعليم الحكومي ورغبتهم في الحصول على نفس التكلفة مثل أخوتهم في التعليم الجامعى الخاص في أشياء ترفيهية، أو بسبب قيام بعض الأخوه التي توفي فيها رب الأسرة بطلب خصم التكاليف المادية التي تدفعها الأسرة للأخ الملتحق بالتعليم الخاص من ميراثه، كما يجبر دخول أحد الأبناء التعليم الجامعى الخاص إلي دخول الأبناء الآخرين نفس التعليم في حالة عدم الحصول علي مجموع في الثانوية العامة، كما يحدث بعض الخلافات بين الآباء والأمهات الذين لديهم أبناء إناث فقط، بسبب رغبة الأم في بيع ممتلكات الزوج وتوفير أفضل تعليم لأبنائها والحفاظ على مستقبلهم وتوفير كل سبل الراحة والاهتمام بهم حتى تشعر الإناث بالأمان المهني والسند الذي يعوضها عن عدم وجود أخ لها بعد وفاة والديها.
- أوضحت نتائج الدراسة إلي أن اللجوء إلي الأقارب وخاصة الأخوة فى بعض الأوقات فى تعليم الأبناء تعليمًا خاص قد يؤدي إلي ضعف أو انقطاع العلاقات، وخصوصاً اذا كان مرتبط بطلب ميراث مشترك أو بيع ممتلكات بين الأخوة، **وهو ما أكدته القضية النظرية الرابعة:** تتوتر العلاقات أو تنقطع أو تتحول إلى علاقات هامشية بين الأسر التي لديها أبناء في التعليم الخاص والأقارب إذا كانت مرتبطة بإستدانة أموال أو ميراث مشترك أو بيع ممتلكات لإستثمارها في تعليم الأبناء.
- قد تتعرض بعض الأسر للصدمة فى أصدقائها وجيرانها عند طلب اقتراض مبلغ مالى منهم، كما لا يوجد مساندة معنوية في اتخاذ بعض الأسر قرار دخول أبناءها هذا النمط من التعليم، حيث يري بعضهم أن الكليات الحكومية يمكن للأبن أن يحصل من خلالها علي فرصة عمل سواء داخل مصر أو خارجها، كما يري بعض الجيران والأصدقاء أن الأسر كان من المفترض أن توفر هذه المبالغ الطائلة فى مشروع استثمارى للأبناء أو

ممتلكات لهم، كما أنه لايوجد عائد من قبل الأبناء للآباء بعد التخرج وخصوصاً إذا كانت الإبنة أنثي لتضحي الأسرة بهذه التكلفة المادية.

- ميل بعض الأسر المصرية إلى التقليل من المشاركة فى المناسبات الاجتماعية كالأفراح وأعياد الميلاد بعد التحاق أبنائها بالتعليم الجامعى الخاص، كما تعمل بعض الأسر على تقليل تجهيزات الجواز وتجاهل بعضها والاكتفاء بالاحتفال بشكل مصغر لخفض تكلفة الماديه.
- أوضحت نتائج الدراسة أن هناك بعض الإجراءات التي يمكن من خلالها تخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية علي الأسر المصرية التي لديها أبناء في التعليم الجامعي الخاص، ومنها تقسيم المصروفات إلى عدد من الأقساط التى تستطيع الأسر تحملها وهو ما تفعله بعض الكليات، بينما هناك كليات لا تقبل بتقسيط المصروفات، وضرورة عدم حجب نتيجة الطالب عند عدم دفع المصروفات والسماح للأبناء بتسجيل مواد المستوي التالي علي موقع الجامعة، لحين دفع الأسرة المصروفات، وضروروة شعور الأبناء بالآباء من خلال تخفيف الأبناء من متطلباتهم غير الأساسية التى تكلف الوالدين مبالغ كثيرة تؤثر عليهم فى إدخار مصروفات الكليات الخاصة، واهتمام الأقارب والأصدقاء بالضغوط التى تقع على الأسرة المصرية جراء التحاق أحد أبنائهم بالتعليم الجامعي الخاص.

توصيات البحث:

١- يجب على المسئولين عن التعليم فى مصر عدم الاقتصار على مجموع الثانوية العامة للطالب كمعيار وحيد للقبول في الكليات الخاصة الطبية والهندسية، وضرورة الأخذ فى الاعتبار تطبيق اختبارات توضح مدى قدرات ومهارات وميول الطلاب.

٢- ضرورة قيام المؤسسات الإعلامية بعمل برامج توعية ومقابلات مع الكوادر المتميزة فى التخصصات المختلفة لتغيير الفكر الاجتماعى المتوارث لدى الأسر المصرية بأن هناك كليات قمة وكليات قاع، وأن التخصصات المختلفة فى المجتمع يمكن للأبناء أن يتميزوا فيها وتؤهلهم إلى القمة.

٣- يجب على المسئولين فى الجامعات الخاصة مراعاة الجانب الإنسانى لبعض الطلاب الذي تتعرض أسرهم للمشكلات الاقتصادية من خلال استمرار الطلاب فى المستويات الدراسية لحين تُمكن الأسر من دفع باقى المصروفات الدراسية.

٤- ضرورة توسيع نطاق التعاون بين الجامعات الحكومية ورجال الأعمال المسئولين عن الجامعات الخاصة من أجل الحصول على الدعم والمساعدات التى توفر التمويل اللازم

لتطوير المنشأت والأجهزة التى تحقق الجودة والكفاءة فى التعليم بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل.

٥- ضرورة سن تشريعات وقوانين موحدة بين الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية فى نظام التعليم وتطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع مفاهيم التنمية المستدامة لبناء نظام تعليمى يوفر فرص تعليمية متساوية للجميع دون تمييز.

٦- يجب على المسئولين عن التعليم فى مصر تحديد الرسوم الدراسية التي تتناسب مع التكلفة الفعلية للطالب في التعليم الجامعى الحكومى والخاص والأهلي لضمان تعليم جيد لكل أنماط التعليم فى مصر.

قائمة المراجع:

١. أبو العنين، هدى جمال محمد (٢٠٢١): العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالجامعات الحكومية والخاصة في مصر، مجلة تطوير الأداء الجامعى، جامعة المنصورة، ع ٢، مج ١٤.

٢. التابعى، كمال (٢٠٠٤): علم اجتماع التنمية، دار النصر، القاهرة.

٣. التميمي، مهدى حسين (٢٠٠٧): مهارات التعليم دراسة فى الفكر والأداء التدريسى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن.

٤. السامرائى، على مزاحم حبيب (٢٠٢١):الاستثمار فى رأس المال الفكرى، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.

٥. المصرى، سعيد (٢٠٢٢): تحديات تمويل التعليم في مصر، آفاق اجتماعية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء، ع ٤.

٦. المتولي، فكري محمد السيد علي (٢٠٠٦): تقييم الجامعات الخاصة المصرية في ضوء أهدافها وبعض المتغيرات المجتمعية: مع التطبيق علي جامعة السادس من أكتوبر، رسالة دكتوراة، كلية التربية، جامعة المنصورة، قسم أصول التربية.

٧. المنجد في اللغة العربية المعاصرة (٢٠٠٠): دار المشرق، بيروت.

٨. بدوى، أحمد زكى (١٩٨٢): معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية انجليزي فرنسي عربي، مكتبة لبنان.

٩. بوزيان، راضية رابح (٢٠١٤): إدارة الجودة الشاملة ومؤسسات التعليم العالي: دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري مركز الكتاب الأكاديمي، الجزائر.

١٠. جابر، محمود محمد عرابي (٢٠٢٢): العوامل السوسيوثقافية المؤثرة في اختيار نوعية التعليم: دراسة ميدانية مقارنة، رسالة ماجستير، قسم علم اجتماع، كلية الآداب، جامعة بنى سويف.

١١. حنفي، محمد ماهر محمود (٢٠١٣): إصلاح التعليم الجامعي في ضوء مشروعات تطوير التعليم العالي، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، العدد الثالث عشر.

١٢. رئاسة الجمهورية (١٩٩٢): قانون رقم ١٠١ لسنة١٩٩٢والخاص بإنشاء الجامعات الخاصة مادة ١.

١٣. رمضان، بثينة عبد الرؤوف، وصعيدى، سلمى فضل (٢٠٠٧): رؤية مقترحة لدور التعليم الجامعي غير الحكومي في مصر في مواجهة تحديات المستقبل، المؤتمر الدولى الخامس "التعليم الجامعى فى مجتمع المعرفة: الفرص والتحديات"، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة.

١٤. رجب، هالة إبراهيم محمد، وأحمد، محمد عبد رب النبي (٢٠٢٣): سبل زيادة فعالية القطاع الخاص في تطوير خدمات التعليم الجامعي: تجارب دولية ومقترح التطبيق في مصر، مجلة بحوث الشرق الاوسط والدراسات المستقبلية، العدد التاسع والثمانون، يوليو.

١٥. سيمور- سميث، شارلوت، ترجمة: الجوهرى، محمد وآخرون (٢٠٠٩): موسوعة علم الانسان المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

١٦. صالح، أحمد علي (٢٠٢٠): إدارة رأس المال البشري: مطارحات استراتيجية في تنشيط الإستثمار و مواجهة الإنهيار، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

١٧. عشرى، منال (٢٠٢٢): تكنولوجيا المعلومات والرأسمال البشرى رؤية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

١٨. عقل، أمل فتحى (٢٠٠٩): تطوير معايير التميز في التعليم الجامعى العالى-الأردن نموذجاً، دار الخليج ناشرون وموزعون، الأردن.

١٩. مرسى، كمال إبراهيم (٢٠٠٨): الأسرة والتوافق الأسرى، دار النشر للجامعات، القاهرة.

٢٠. محمد، إدارة المرسى (٢٠١٠): أنماط التعليم الجامعي في مصر: تحليل مقارن، مجلة كلية التربية بالمنصورة، جامعة المنصورة ع ٧٤، ج ١.

٢١. محمود، أيسم سعد محمدى (٢٠٢٣): الجامعات الأهلية المصرية المنبثقة عن الجامعات الحكومية: رؤية نقدية فى ضوء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، مجلة العلوم التربوية، مؤتمر: "مستقبل التعليم في الوطن العربي"، كلية الدراسات العليا للتربية– جامعة القاهرة.

٢٢. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري (٢٠٢٢): ٧ سنوات من الإنجازات، التنمية البشرية، قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

٢٣. نهاد، الياوراسى، وعبلة، ثليجة (٢٠٢٠): المكانة الاجتماعية للأسرة وعلاقتها باختيار الطالب للتخصص في الجامعة؛ دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل، الجزائر.

٢٤. هس بير، شارلين، و ليفي، باتريشيا، ترجمة: الجوهرى، هناء وآخرون (٢٠١١): البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، المركز القومى للترجمة، القاهرة.

25. Alatas, Syed Farid (2007): The Historical Sociology of Muslim Societies: Khaldunian Applications, Archives de sciences sociales des religions, 40(91).
26. Bührer, Susanne, et al (2022): Concepts and methods to measure societal impacts: An overview, Fraunhofer ISI Discussion Papers - Innovation Systems and Policy Analysis, No. 74, Karlsruhe.
27. Cherry, Matt J (2014): Empirical Analysis of Human Capital, Learning Culture, and Knowledge Management as Antecedents to Organizational Performance: Theoretical and Practical Implications for Logistics Readiness Officer Force Development, Master of Science in Logistics Management, Department of the Air Forc University Air Force Institute of Technology. Wright-Patterson Air Force Base, Ohio.
28. Fleischhauer, Kai-Joseph.(2007): A Review of Human Capital Theory: Microeconomics, Department of Economics ,Institute of Public Finance and Fiscal Law, University of St, Gallen.
29. Gunawardena, Maliendra, Gobinath, K et al.(2019): Factors Influencing the Private Cost of Higher Education: the Case of Sri Lanka. International Journal of Learning, Teaching and Educational Research, 18(3).
30. Harnani, Sri., Rusminingsih, Diah.& Damayanti, Lina.(2022): The Role of Human Capital in Education, Environment, and Economic. Asia Pasific Journal of Management and Education, 5(2).

31. Haron, Hazliza, et al. (2017): Students' Decision Factors in Choosing Private Higher Education Institutions. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 7(11).
32. Le, Trung T & et al. (2022): Investigating Vietnamese undergraduate students' willingness to pay for higher education under the cost-sharing context, Policy Futures in Education, 20(1).
33. Lentjushenkova, Oksana (2021): Human Capital Development at Higher Education Institutions, Economics and Culture 18(2).
34. Marginson, Simon (2016): The worldwide trend to high participation higher education: dynamics of social stratification in inclusive systems, High Educ, 72.
35. Oh, Byeong Cheol, et al (2020): Correlation between private education costs and parental depression in South Korea, BMC Public Health.
36. Serje, Margarita (2017): Social relations: A critical reflection on the notion of social impacts as change, Environmental Impact Assessment Review, 65.
37. Setume, Golekany (2021): Factors Affecting Student's Decisions in Choosing Private Institutions of Higher Education: The Case of Botho University, MBA, Faculty of Business and Accounting, Botho University, Botswana
38. Xiao, Chen & Selvaratnam, Doris Padmini (2023): The Relationship between Family Education Expenditure and Education Equalization, International Journal of Social Science And Human Research,6(7).